المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

فبراير 2025

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

الاقتصاد إلى الأسوأ.. أوضاع كارثية تجتاح اليمن

لا تفارق تداعيات الأزمة الاقتصادية معيشية المواطنين، إذ تفاقمت الأزمة في مناطق «حكومة عدن» خلال فبراير الماضي نتيجة لانهيار قيمة العملة المحلية وارتفاع الأسعار وانقطاع الطاقة الكهربائية واحتكار الغاز المنزلي وتدهور الخدمات الأساسية، إضافة إلى تأخير صرف الرواتب، في حين تغيب الحكومة عن المشهد المأزوم وتكتفي بإصدار التصريحات المتعلقة بالعجز المالي عن الالتزامات نتيجة لحظر «حكومة صنعاء» تصدير النفط من منشآت التصدير.

ومع تجاهل «السعودية» الدعوات الحكومية لتقديم المزيد من الدعم، طلبت حكومة عدن الشهر الماضي من «صندوق النقد العربي» مزيداً من الدعم لتنفيذ ما أسمته برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الشاملة، وقالت إن المالية العامة تواجه تحديات كبيرة نتيجة للظروف الصعبة، وإن دعم الصندوق سيساهم في تحقيق استقرار وتحسن الاقتصاد والعملة الوطنية. ويأتي ذلك بعد أن قدمت السعودية في نهاية 2024 دعماً بقيمة 500 مليون دولار دون حدوث أي تحسن على الواقع.

وثمة حالة من السخط تجاه حكومة عدن تبنّاها بشكل شعبي ومنتظم الاتحادُ العام لنقابات العمال، إذ أعلن هذا الاتحاد طوال شهر فبراير عن وقفات احتجاجية ومظاهر عصيان مدني ضد الحكومة، وأكد أن هذه الاحتجاجات تعبّر عن إرادة المواطنين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة وتدهور مستمر في الخدمات الأساسية.

وبينما تغيب الحكومة عن المشهد، طالب اتحاد نقابات العمال بصرف الرواتب بانتظام لجميع العاملين من البند الأول في الموازنة في القطاعين المدني والعسكري والمتقاعدين، وصرف الرواتب المتأخرة فوراً، وهيكلة الأجور وإعادتها إلى قيمتها الحقيقية بما يتناسب مع انهيار العملة وغلاء الأسعار، وتحسين الخدمات الأساسية، ووقف تدهور العملة المحلية ووضع برنامج اقتصادي شامل لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وإلغاء قانون رقم (6) لعام 1995 الذي يمنح الحصانة للمسؤولين الفاسدين، وإعادة تشغيل المنشآت الحيوية مثل المصافي والميناء وتصدير النفط والغاز لضمان الإيرادات ودعم الاقتصاد.

من جهته كرر «المجلس الانتقالي» تحميل حكومة عدن المسؤولية الكاملة عن الأوضاع المتردية، وطالب بأن يقوم المجلس الرئاسي بالوفاء بالتزاماته تجاه المواطنين، وحذّر من تداعيات تجاهل الاحتجاجات الشعبية المطالِبة بتحسين الخدمات.

استنزاف الحكومة للموارد

في تصريحات لشبكة CNBC عربية، قال وزير المالية بحكومة عدن إن السعودية قدمت منحة دعم الموازنة العامة بقيمة مليار دولار بعد توقف تصدير النفط، لكن دون توضيح آلية الاستفادة من تلك المنحة، في حين تؤكد التقارير أن الإنفاق الضخم للحكومة استنزف الخزينة والاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى «بنك عدن المركزي»، ما أدى إلى تفاقم الأزمة المالية والنقدية.

وسبق وطالب بنك عدن المركزي الحكومة بتقليص النفقات الضخمة، وسط الأزمة المالية التي يعاني منها البنك، وعدم قدرته على إلزام كافة المؤسسات بتوريد الإيرادات إلى حسابات الحكومة في البنك، بما فيها إيرادات محافظة مأرب التي ترفض سلطتها التوريد إلى مركزي عدن.

وتزامنت تصريحات وزير المالية مع توقف رواتب الموظفين الذين يطالبون بإعادة صرفها بانتظام ورفعها بما يواكب ارتفاع الأسعار الغذائية والأساسية وأسعار الإيجارات والخدمات المرتفعة، حيث لم تعد الرواتب متلائمة مع الانهيار الكبير في سعر الصرف.

وفي فبراير الماضي تجاوز سعر الصرف 2350 ريالاً للدولار الواحد، وهو ما يعكس عمق الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلاد، وينذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد ويؤثر بشكل مباشر على معيشة المواطنين وفق نقابة الصرافين الجنوبيين التي سبق واتهمت إدارة بنك عدن المركزي بالفساد والإسهام في انهيار سعر الصرف.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

المبعوث الأممي: الأزمة الاقتصادية تتفاقم هنا

في إحاطته الشهرية أمام مجلس الأمن الدولي، قال المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ، إن التدهور السريع للوضع الاقتصادي في اليمن يثير قلقاً بالغاً، وأكد أن السكان في مناطق حكومة عدن يعانون من هذه الأزمة التي تتخللها انقطاعات طويلة في التيار الكهربائي وصلت في بعض الأحيان لأكثر من 24 ساعة.

وأكد المبعوث أن الأوضاع الاقتصادية السيئة تشمل مناطق حكومة صنعاء أيضاً، لكنها تزداد سوءاً في مناطق حكومة عدن، حيث أدى التدهور المستمر في قيمة الريال اليمني إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ما جعل تأمين الاحتياجات الأساسية تحدياً يومياً لملايين اليمنيين، حتى أصبح تأمين أبسط الضروريات مثل الغذاء والدواء والوقود أمراً يفوق قدرات الأسر.

من جانب آخر، رأى المبعوث ضرورة استغلال الانحسار المؤقت في الأعمال العدائية في «البحر الأحمر» وذلك لترسيخ المزيد من التهدئة، واعتبر عناصر خارطة الطريق ركيزة أساسية لهذا المسار، مشيراً إلى أن الأطراف التزمت بوقف إطلاق نار شامل كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار، وأنه بدون إنهاء الأعمال العدائية لن تتوفر الظروف الملائمة لحوار سياسي جاد، مشدداً على ضرورة معالجة الأزمة الاقتصادية في اليمن عبر حوار مستمر وتدابير ملموسة.

حكومة عدن: سنستفيد من حقوق السحب

تحتاج حكومة عدن إلى نحو 4 مليارات دولار لتعويض خسائر العملة المحلية التي وصلت 700% خلال الحرب حتى الآن، وفقاً لتصريحات لوزير التخطيط واعد باذيب في فبراير. تصريحاته جاءت وسط عجز الحكومة عن كبح انهيار العملة المحلية، في الوقت الذي يطالب فيه المواطنون بوضع حد للأزمة الاقتصادية الخانقة التي تفاقم من الأعباء المعيشية. وطلب الوزير من السعودية تقديم تمويلات لإطلاق مشاريع للحكومة وإعادة الإعمار وبناء البنية التحتية.

كما تحدَّث وزير التخطيط عن عودة الصندوق الكويتي لتمويل الحكومة، وذكر أن إجمالي التمويلات السابقة لدى الصندوق الكويتي تبلغ 600 مليون دولار وأنه «مبدئياً سنستفيد حالياً من إطلاق حقوق سحب مباشرة وحقيقية، لدينا مشروع محطة مأرب الغازية بتمويل 40 مليون دولار، ومشروع كلية المجتمع بتمويل 60 مليون دولار، إضافة إلى مشاريع طرق وكهرباء مختلفة، كلها ستستفيد من الـ600 مليون دولار».

ودعا الوزير البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي إلى إعادة جدولة الديون المستحقة على حكومة عدن أو على الأقل إسقاط الفوائد المركبة. وتوقفت التمويلات من المؤسستين بسبب تراكم الديون على الحكومة خلال الحرب، بالتزامن مع الاتهامات الموجهة للحكومة بالفساد وإهدار الأموال وعدم تحقيق العوائد الاقتصادية المطلوبة من القروض.

ولم يُخف الوزير استياء الحكومة من «الأمم المتحدة» التي ترفض تحويل أموال المنظمات إلى بنك عدن المركزي لتمويل المشاريع بدلاً من بنك صنعاء المركزي، رغم تصنيف الحوثيين من الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية أجنبية. وفي انتقاداته قال إن الأمم المتحدة علّقت عملياتها لفترة ثم استأنفتها بينما الموظفون محتجزون في صنعاء، ودعا المنظمات للانتقال إلى عدن مقابل توفير الحماية.

ومنذ العام 2017 تكرر حكومة عدن مطالبها للمنظمة بنقل مقارها وعملياتها المالية من صنعاء إلى عدن، إلا أن المنظمة تجاهلت هذه الدعوات على مدى السنوات الماضية ولم تستبدل مقراتها الرئيسية في صنعاء، كما لم تخطط لتحويل مسار تمويلات المشاريع عبر بنك عدن المركزي، بالتزامن مع اتهام البنك بعدم الكفاءة في الإدارة المالية والنقدية.

الوضع الكارثي: مطالب بفرض «الأحكام العرفية»

الأزمة الاقتصادية دفعت مواطنين إلى المطالبة بالإعلان عن حالة الطوارئ الاقتصادية والأحكام العرفية في البلاد. وعبَّر عن ذلك المحلل الاقتصادي الدكتور علي المسبحي، الذي دعا إلى تشكيل مجلس اقتصادي أعلى يتولى اتخاذ قرارات ضرورية هامة بهذا الخصوص، ويساهم أيضاً في وقف انهيار العملة المحلية.

المسبحي أكد أن الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد «باتت فعلاً كارثية» وسط ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها، مع ارتفاع أسعار الصرف من 1,500 ريال للدولار في يناير 2024 إلى أكثر من 2,250 ريالاً، بنسبة زيادة تصل إلى أكثر من 50% في غضون عام واحد فقط، وبالمقابل انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين بنسبة 50%.

وأورد عدة مطالب شعبية منها إنشاء محطتي كهرباء مركزية غازية في كلٍّ من شبوة وحضرموت النفطيتين، وسرعة تشغيل «مصافي عدن» وإلغاء قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية، وحصر عملية الاستيراد على شركة المصافي، وإلزامها بالشراء من الشركات العالمية بكميات كبيرة للحصول على أسعار تفضيلية ومخفضة، وكذا حصر عملية تسويق المشتقات النفطية داخلياً في السوق المحلية على شركة النفط اليمنية وإلزامها بالإشراف والرقابة على عملية التوزيع.

وكذلك تخفيض النفقات الحكومية بأكثر من 50% بما فيها النفقات الرأسمالية، ووقف عمليات شراء السيارات ومنع استئجار العقارات تحت أي مبرر، ووقف استيراد السلع الكمالية والسيارات لمدة عام، وإلزام المؤسسة الاقتصادية باستيراد الغذاء وبيعها للمواطنين بسعر التكلفة وفتح مكاتب وفروع المؤسسة في المحافظات.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

شبكة تهريب الغاز اليمني.. المخطط الأخطر لافتعال الأزمات

شهد شهر فبراير أزمات متصاعدة زادت من الغضب الشعبي تجاه حكومة عدن، وتصدرت أزمة انقطاع التيار الكهربائي وأزمة «الغاز المنزلي» المشهد في عدن وباقي المحافظات المجاورة. وجسَّدت الأزمة معاناة تفاقمت مع قرب شهر رمضان المبارك، وتمثَّل الرفض الشعبي في احتجاجات وعصيان مدني في العديد من المناطق نتيجة لتدهور الخدمات.

من جانب، وصل انقطاع الكهرباء في عدن إلى 20 ساعة يومياً مقابل ساعتين تشغيل، وسط عجز حاد في توليد الطاقة ونقص الوقود اللازم لتشغيل المحطات. وشهدت عدن انقطاعاً تاماً للكهرباء استمر لقرابة ثلاثة أيام لأول مرة منذ دخول الكهرباء إليها قبل قرابة 100 عام.

ثم أعلنت الحكومة عن توجيه محطة صافر بضخ كميات من النفط كحل «إسعافي» للأزمة، لكن تمت إعادة تشغيل توربين محطة بترومسيلة «الرئيس» بقدرة جزئية 65 ميجاوات (أي أقل من ربع الاحتياج الفعلي)، ليصل إجمالي التوليد المتوقع خلال النهار إلى 125 ميجاوات، وذلك بعد وصول عدد من ناقلات النفط الخام اللازم لتشغيل المحطة من شركة صافر النفطية بمأرب.

ومن جانب آخر، شهد الشهر الماضي أزمة غاز منزلي خانقة، ووصلت أسعار الأسطوانة الواحدة إلى مستوى 14 ألف ريال بدلاً من السعر الرسمي المحدد بـ7500 ريال فقط. وفي الأزمة اصطفت مئات السيارات في طوابير طويلة للحصول على المادة من محطات التوزيع، بالتزامن مع قطاعات قبلية احتجزت عشرات الشاحنات القادمة من مأرب. وطالت أزمة الغاز المنازل والمطاعم والمخابز المعتمدة على الغاز بشكل رئيسي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الخبز والطعام الجاهز. كما شهدت حضرموت بدورها أزمة غاز رافقتها التعبئة القليلة في أسطوانات الغاز المنزلي، ما يؤدي إلى سرعة انتهاء الأسطوانة وزيادة تكرار الحاجة إلى استبدالها.

ما وراء أزمة الغاز.. تفاصيل أخطر خطة احتكار وتهريب في اليمن

مع اشتداد أزمة الغاز المنزلي، تم الكشف عن تفاصيل «كارثية» لأخطر مخطط احتكارٍ وتهريبٍ للغاز في البلاد على أيدي نافذين وتجار زادوا من معاناة المواطنين. إذ خرجت معلومات تؤكد أن أزمة الغاز في عدن، والمحافظات المجاورة، مفتعلة على أيدي هؤلاء النافذين والتجار الذين يستغلون الأزمة لجني أرباح طائلة من بيع واحتكار وتهريب الغاز.

الصحفي فتحي بن لزرق تحدَّث عن «لعبة لا تخطر على بال الشيطان» حد تعبيره، تتمثل في أن عدداً من النافذين والتجار قاموا خلال العام 2024 بإنشاء عدة محطات خزن مركزية ضخمة في محيط محافظتي لحج وعدن، وقاموا بتنفيذ خطتين. الأولى تعبئة محطات الخزن المركزية المملوكة للتجار، والثانية افتعال قطاع (مسلّح) ممول، إما على مشارف مأرب أو شبوة أو أبين، واحتجاز الوارد من الغاز لمدة لا تقل عن 10 أيام على الأقل.

النتيجة هي افتعال أزمة غاز ضخمة تضرب أبين وأجزاء من شبوة وعدن ولحج والضالع وتعز، وهنا يأتي دور محطات الخزن المركزية الضخمة التابعة للتجار لإنقاذ الوضع، ولكن بفارق سعر يصل إلى 5 آلاف ريال في الأسطوانة الواحدة.

ما يحدث لاحقاً هو أنه فور انتهاء كميات الخزن المملوكة للتجار يتم رفع القطاع المسلّح، وتصل بعض الكميات للسوق، بينما يذهب جزء كبير منها للتجار الذين يعاودون عمليات التخزين مجدداً، وتختفي القطاعات المسلحة دون أي وساطة من أحد.

أما عن دور شركة الغاز اليمنية الحكومية في عدن فأشار بن لزرق إلى أن دورها كان من الماضي. قال إن شركة الغاز كانت سابقاً تمتلك مخزوناً احتياطياً يكفي لمدة 6 أشهر على الأقل، وفي بداية الحرب عام 2015 كان لدى الشركة مخزون احتياطي قدره 125 ألف أسطوانة، منها 55 ألف أسطوانة في حوشها بالميناء، و70 ألف أسطوانة كانت بحوشها باللحوم، «واليوم شركة الغاز لا تقدم شيئاً ولا تمارس أي دور».

ونوّه إلى أن سعر أسطوانة الغاز الواحدة في عدن قبل سنوات كان يبلغ 16 ألف ريال، لكن بعد حظر حكومة صنعاء قدوم الغاز من مأرب انخفض سعر الأسطوانة في عدن إلى أقل من 5 آلاف حتى استقر مؤخراً عند حدود 7 آلاف ريال، وكان الوضع مريحاً للمواطنين حتى «قرّر عدد من أساطين الفساد مؤخراً أن يكون لهم رأي آخر».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

تهريب مخزون الغاز إلى دول مجاورة

بعد الكشف عن هذه التفاصيل، كُشف عما هو أشد فداحة، حيث يتم تهريب مخزون محافظات حكومة عدن من الغاز إلى دول الجوار، وتحديداً إلى «الصومال» و«جيبوتي». وتتم عمليات التهريب عبر نقطتي إرسال بحريتين، الأولى عبر سواحل «نشطون» بمحافظة «المهرة»، والثانية عبر السواحل الفاصلة بين غرب عدن وباب المندب، وصولاً إلى جيبوتي.

ويتم شحن جزء كبير من حصص المحافظات عبر سفن صغيرة إلى هذه الدول، بينما يبقى المواطن عاجزاً عن العثور على حاجته من الغاز، حيث يتم الوقوف في طوابير بغرض الحصول على كميات قليلة من الغاز، في الوقت الذي تبحر فيه السفن محملة بحصص الغاز الخاص بهم إلى دول مجاورة.

وتمت مطالبة شركة الغاز اليمنية في مأرب بتوضيح ما يحدث من عمليات تهريب متواصلة، مع تحميل مدير الشركة، محسن وهيط، المسؤولية لكونه المسؤول الأول عن توزيع الغاز، حيث لا يتم صرف أي مخصص إلا بإشراف الشركة وفروعها في عموم المحافظات.

شركة الغاز تحمّل الحكومة المسؤولية

هيمنت فضيحة خزن الغاز اليمني واحتكاره والاتجار به وتهريبه إلى الخارج على المشهد اليمني خلال شهر فبراير الماضي. وبعد وقت، خرجت شركة الغاز بمأرب للرد في بيان حصل بقش على نسخة منه، وحمَّلت فيه حكومة عدن المسؤولية عما يحدث.

قالت الشركة إن «ظاهرة» تخزين الغاز والاتجار به بصورة غير مشروعة وتهريبه إلى الخارج تتحمل مسؤوليتها سلطة ضبط ومكافحة التهريب من الأجهزة المعنية والسلطات المحلية في المحافظات وأجهزة الضبط القضائي. حيث تمارس شركة الغاز اليمنية عملها كمرفق حكومي خدمي ليس له أي صفة ضبطية، ونفت الشركة مسؤوليتها عما يحدث من تخزين غير مشروع للغاز لافتعال الأزمات وتهريبه إلى الدول المجاورة.

ووفق بيانها فهي لا توزع الكميات المنتجة على المحافظات إلا وفق خطة مبنية على الكثافة السكانية وعدد السكان في المحافظة الواحدة.

وأمام تفاقم أزمة الغاز واستفادة التجار والنافذين من التخزين والتهريب، رأت الشركة أن على الجهات المختصة مراقبة الطرق والمنافذ الحدودية والشواطئ والتحري عن نظامية نقل أو حيازة مادة الغاز المنزلي ومدى مطابقة وثائق وبيانات الحمولة الصادرة من الشركة وضبط المخالفات التي تمس استقرار السوق المحلية في تسويق مادة الغاز المنزلي.

وبالنسبة لأزمة الغاز الخانقة، أرجعت شركة الغاز اليمنية تفاقم الأزمة إلى حدوث التقطعات في بعض المناطق الحيوية مثل شبوة وأبين، إذ تتسبب التقطعات المتواصلة في تأخر وصول المقطورات إلى المحطات المرحَّلة إليها. وترافقت الأزمة مع توقُّف أحد معامل إنتاج الغاز بسبب أعمال الصيانة، ما أدى لانخفاض الإنتاج خلال شهري يناير وفبراير 2025، مع توقف بعض الوحدات في صافر بشكل أوقف الإنتاج لعدة ساعات في اليوم.

من جهة أخرى، تفرض بعض السلطات المحلية في محافظات حكومة عدن جبايات غير قانونية تحت مسمى «تحسين»، وهو ما رفع بدوره سعر أسطوانة الغاز. كما تتدخل السلطات المحلية في بعض المحافظات في أعمال شركة الغاز مما يتسبب في إرباك العملية التموينية ويزيد الأعباء على المواطنين وفق بيان الشركة.

وخلال فبراير، قطعت قبائل تابعة لأحد مشايخ مأرب الطرق احتجاجاً على ما وصفته بأنه «توزيع غير عادل لعقود النقل»، ليتضح لاحقاً أن ذلك القطاع كان مجرد حلقة ضمن سلسلة طويلة ومعقدة لمخطط شبكة احتكار الغاز المذكور أعلاه.

وتُعتبر منشأة صافر في مأرب -التي تديرها الحكومة- المصدر الرئيسي لإنتاج الغاز المنزلي في اليمن، بإنتاج يومي يصل إلى 20,000 أسطوانة. لكن سيطرتها الفعلية تقع في أيدي تحالفات قبلية تفرض «رسوم مرور» على شاحنات الغاز، مستغلةً الفراغ الأمني.

ويعاني المشهد برمّته من غياب الرقابة الرسمية من جانب الحكومة والمؤسسات التابعة لها، ومساهمة المحسوبين عليها في تفاقم الجبايات وفرضها على المواطنين بصورة تزيد من معاناتهم وسط الظروف الاقتصادية والمعيشية الأكثر صعوبةً على الإطلاق منذ بداية الحرب.

وفي السياق عادت قضية «عدم سداد المستحقات المتأخرة لشركة صافر» إلى الواجهة في فبراير الماضي، حيث جرى تداول مذكرة صادرة عن وزارة النفط والمعادن منذ العام الماضي تفيد بمطالبة شركة صافر بتسديد مستحقاتها المالية من قبل الحكومة، والتي تتجاوز 52 مليوناً ونصف المليون دولار، مقابل توريد النفط الخام لمحطات توليد الكهرباء في عدن.

وجاء في المذكرة عدم توفر ميزانية مخصصة لاستيراد أنابيب تبطين الآبار وأنابيب ومعدات الإنتاج الجوفية والسطحية، والتي تحتاج إلى ما لا يقل عن 10 ملايين دولار سنوياً، إضافة إلى مشاريع تطوير الحقول التي تحتاج إلى ميزانية لا تقل عن 30 مليون دولار سنوياً.

علاوة على ذلك، تم احتجاز شاحنات عدد من السائقين التي تنقل النفط والغاز التجاري (المتجهة من صافر بمأرب إلى عدن) على مداخل محافظة شبوة، وقال عدد من السائقين إن السلطات المحلية هي التي أوقفت الشاحنات بسبب عدم نقلها مشتقات نفطية من بئر علي في ميناء قنا.

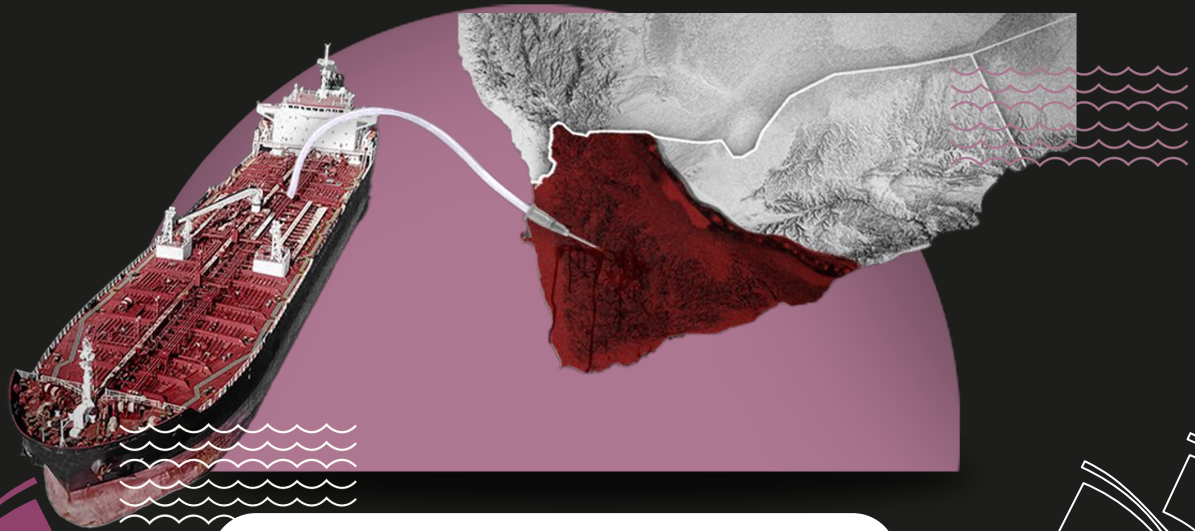

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

أزمة الكهرباء وإنهاء عقود الطاقة المشتراة.. عاصفة الفشل الحكومي

بعد أن واجهت عدن على مدى سنوات ماضية أزمة في توفير محطات توليد الكهرباء، توفرت لاحقاً هذه المحطات، إلا أن الأزمة تركزت بعد ذلك في توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات، إذ فشلت الحكومة في ذلك رغم إعلانها منذ سنتين تقريباً عن ضخ مبلغ شهري لصالح الكهرباء يصل إلى 100 مليون دولار.

في عدن تتوفر محطة رئيسية هي محطة كهرباء الرئيس (بترومسيلة)، وتولّد حوالي 256 ميجاوات، إلا أن حكومة عدن غير قادرة على تشغيلها لأكثر من 65 ميجاوات فقط، ووفق معلومات بقش تتوفر في محطات أخرى طاقة تبلغ 410 ميجاوات لكنها تعمل بالحد الأدنى وتولد قرابة 55 ميجاوات فقط، بسبب عدم قيام الحكومة بتوفير وقود الديزل بانتظام وبكميات كافية للمحطات، مع وجود فساد حكومي في وضع آلية لحل الأزمة.

هذه الأزمة رافقها قرار صدر عن إدارة المؤسسة العامة للكهرباء قضى بإنهاء عقود الطاقة المشتراة (الخاصة) المعتمدة على وقود الديزل، بغرض معلن هو تقليل النفقات وتحسين كفاءة إمدادات الكهرباء وزيادة الاعتماد على محطة الطاقة الشمسية ومحطة الرئيس التي تعمل بالوقود الخام الخفيف. ويُعد وقود الديزل عالي التكلفة ولا تتعامل به حتى دول غنية كدول الخليج التي تكتفي بتوليد الكهرباء بالغاز والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وهناك محطات معدودة تعمل بمادة المازوت الأرخص بكثير، ورغم ذلك حتى هذه المحطات لم توفر لها الحكومة مادة المازوت ما جعل المحطات خارج التغطية.

محطات الطاقة المشتراة كانت متوقفة عن العمل على الأغلب، رغم استمرار الحكومة في دفع مستحقات العقود - بعد سلسلة مطالب لمُلاك المحطات بسداد الحكومة للمستحقات - ما أدى، من بين أسباب أخرى، إلى استنزاف الخزينة العامة. وما هو متاح من المعلومات أنّ حكومة عدن تنفق شهرياً 100 مليون دولار على شراء الطاقة والوقود لمحافظاتها، وتذهب 60 مليون دولار لكهرباء عدن وحدها.

رأى اقتصاديون أن عقود الطاقة المشتراة بالأساس لا تلبي الحاجة المطلوبة رغم حصولها على مخصصات مالية كبيرة، بنيما يتعطل وصول المشتقات النفطية إلى هذه المحطات وبالتالي أصبحت العقود عبئاً على الحكومة. ورأى فريق آخر أن قرار إنهاء عقود الطاقة المشتراة تخللته ثغرات وعيوب قانونية، أبرزها عدم توضيح الأساس القانوني الحاكم لإنهاء التعاقدات الحكومية، وخلو القرار من أي استناد إلى القوانين النافذة مثل قانون المناقصات والمزايدات، وقانون الكهرباء رقم «1» لسنة 2009 الذي يحدد ضوابط التعامل بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال الطاقة، والقانون المدني وقانون العقود الإدارية.

بدا القرار دون هذه الإشارات القانونية ضعيفاً ويسمح للشركات المتعاقدة بالطعن أمام القضاء أو اللجوء للتحكيم الدولي. كما لم يتوفر في القرار جدول زمني واضح لعملية الإنهاء، ولم تتوفر خطة انتقالية بديلة تضمن أن الوقف المفاجئ للطاقة المشتراة لن يؤدي إلى أزمة كهرباء متفاقمة، وهو ما قد يعرّض الحكومة للمساءلة.

ولم يتضمن القرار معالجة الحقوق المالية المترتبة على هذا الإنهاء، إذ لم يحدد آلية لتسوية المستحقات المالية بين الحكومة والشركات الخاصة المتعاقدة، ما قد ينجم عن ذلك رفع دعاوى تعويض ضد الحكومة من قبل الشركات. كما لم يوضح أي بدائل لتغطية العجز المتوقع الناجم عن إنهاء العقود، ما قد يشير إلى احتمالية انقطاع الكهرباء وتوسع الأزمة. وبالتالي ازدياد السخط الشعبي.

ودعا معنيون بقطاع الكهرباء إلى إعادة صياغة القرار وإدراج جدول زمني لإنهاء التعاقدات تدريجياً دون التأثير في الخدمة العامة، ووضع آلية لتقديم التظلمات، وتوضيح آلية تسوية المستحقات المالية، والإشارة إلى تعويض الفاقد من الطاقة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

مصافي حضرموت وفساد شركة النفط ومؤسسة الكهرباء

تلقّى الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التابع لحكومة عدن توجيهاً من النائب العام بالقيام بفحص وثائق وتراخيص عمل مصفاة تكرير النفط غير الشرعية المكتشفة في يناير 2025 (المصفاة البدائية لتكرير النفط الخام في الحوش القريب من محطة الريان الكهربائية والتي أثارت ضجة داخل المحافظة وأبرزت الخلافات بين أطراف السلطة). ووجه النائب العام بموافاة نيابة الأموال العامة في «المكلا» بالتقرير حول مشروعية عمل المصفاة في أسرع وقت ممكن.

جرت توقعات بأن هذا التقرير قد يحدد مسار الإجراءات القانونية القادمة مما قد يضع الجهات المعنية تحت المساءلة. ووفق متابعات بقش، كانت النيابة العامة وجّهت -في فبراير أيضاً- نيابةَ استئناف الأموال العامة في المكلا بالتحقيق في واقعة ضبط المصفاة المتواجدة في محطة الريان والتي تقول السلطة المحلية إنها أُنشئت بشكل رسمي بالتنسيق مع الحكومة ووزارة النفط وشركة بترومسيلة.

وأخذت القضية منحى تصعيدياً أوضح حالة خلاف بين الأطراف المحلية في المحافظة، بعد أن أطلق عضو المجلس الرئاسي، والمحافظ السابق، اللواء فرج البحسني، سلسلة من الإجراءات والتحركات في إطار مكافحة عمليات الفساد والممارسات الخارجة عن القانون في قطاع النفط الذي يشهد «عمليات تهريب» وتكرير غير مشروع في عدة مناطق.

على ضفة أخرى، كُشف عن عمليات تهريب واسعة للنفط الخام من خزانات ميناء «الضبة» في حضرموت، وعمليات سحب نفطي بصورة غير قانونية تحت غطاء توفير وقود لـ«محطة كهرباء الريان» وفق اطلاع بقش، إضافة إلى وجود الأنبوب المتهالك من منشآت ميناء الضبة الممتد إلى أحد الأحواش المجاورة والذي عبَّر -منذ يناير السابق- عن «عملية كبرى لنهب وسرقة ثروات البلاد» حدّ تعبير حلف قبائل حضرموت.

أثار الكشف عن عملية «الاختلاس» النفطي والتكرير السرّي لكميات من الخام جدلاً حاداً في المحافظة التي يطالب أبناؤها بثرواتهم النفطية وإشراكهم رسمياً في تقرير مصيرها، إلا أن محافظ المحافظة، مبخوت بن ماضي، الذي بدا متهماً بشكل غير مباشر من جانب البحسني، استنكر ذلك وقال إن مصفاة تكرير النفط في منطقة الريان هي مصفاة منشأة بشكل رسمي، ونفى وجود أنبوب نفطي يربط منشآت شركة بترومسيلة في ميناء الضبة بوحدة التكرير في محطة الريان.

وحسب معلومات بقش فإن هناك كثيراً من المصافي السرية الصغيرة والرديئة في المحافظة، منها ما تم تفكيكه قبل اكتشافه، في حين لا تزال أخرى بداخل أحواش ومزارع بحضرموت.

ومن جهة أخرى، وجهت النيابة العامة بالتحقيق في فساد مدير عام شركة النفط بساحل حضرموت في ممارسته للوظيفة العامة، وكذلك فساد مدير عام المؤسسة العامة للكهرباء في الساحل. وتداولت وسائل إعلام أنباء حول ممارسة رئيس المجلس الرئاسي «رشاد العليمي» ضغوطاً على النائب العام قاهر مصطفى لإيقاف التحقيق في ملف الفساد المتعلق بشركة النفط في حضرموت، لأسباب منها تورط نجله عبدالحافظ رشاد العليمي في القضايا.

ويتزامن ذلك كله مع ما تشهده المحافظة من توتر متصاعد بعد الكشف عن مصافي تكرير النفط غير القانونية، إلى جانب تحركات حلف القبائل لمنع خروج قاطرات النفط من المحافظة إلى عدن تنديداً بمماطلة المجلس الرئاسي في إنفاذ خطة تطبيع الأوضاع بحضرموت وإشراك أبنائها في مؤسسات الدولة واستيعابهم في الجيش والأمن، والتي أُعلن عنها قبل أسابيع.

تجاوزات بترومسيلة في قطاع (5) النفطي بشبوة

رغم استقالتها من تشغيل قطاع (5) النفطي في محافظة «شبوة»، واصلت شركة «بترومسيلة» إصدار تعليمات وتهديدات لموظفي القطاع، وفي المقابل وجّهت شركة «جنة هنت» الأمريكية خطاباً شديد اللهجة لبترومسيلة أكدت فيه أن بترومسيلة لا تمتلك أي سلطة قانونية على موظفي القطاع بحكم استقالتها من تشغيل القطاع اعتباراً من 31 ديسمبر 2024 وتسلّم جنة هنت مسؤولية التشغيل من 01 يناير 2025.

استنكرت الشركة الأمريكية «المحاولات غير المهنية التي تمارسها بترومسيلة عبر تهديد موظفي القطاع 5 ومحاولة شق صف العاملين في القطاع»، ووصفت هذه الممارسات بأنها «غير مقبولة وتهدف بشكل واضح إلى تعطيل العمل وتعريض مصالح الموظفين والشركاء واليمن للخطر»، مشددة على أنها لن تسمح «بأي عبث يهدف إلى تعطيل العمل أو التأثير سلباً على القطاع».

من جهتها أكدت نقابة عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية أن الصراع الدائر بين الأطراف المختلفة في قطاع (5) يهدد مصالح الشركة والاقتصاد، ويعرض القطاع لمخاطر قانونية وإدارية كان يمكن تجنبها إذا ما تمت إدارة الأمور وفق القوانين والاتفاقيات المنظمة للعمل. ومن جانب آخر نُشرت معلومات غير مؤكدة حول أن رئيس وزراء حكومة عدن، أحمد بن مبارك، سعى إلى إبقاء شركة «بترومسيلة» مشغلاً للقطاع 5 النفطي.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

الانهيار المصرفي التاريخي بلا حلول وتوقعات بوصول الدولار إلى 5000 ريال

أصبح السوق المصرفي في مناطق «حكومة عدن» مفتوحاً «لمن هب ودب» حد تعبير نقابة الصرافين الجنوبيين، فغياب الرقابة الفعالة على التجار والبنوك وشركات الصرافة أدى إلى فراغ كبير فاقم من التلاعب بسعر العملات، وأصبح بنك عدن المركزي -الذي يشكو من فقدان صلاحياته الكاملة لممارسة مهامه باستقلالية- مطالَباً بأن يلعب دوراً أكثر فعالية في تنظيم الدورة النقدية والسوق المصرفي، من خلال عدة طرق أبرزها تشكيل لجنة مدفوعات مسؤولة عن مراقبة وتحليل التدفقات النقدية في السوق، واتخاذ إجراءات تشمل تحديد أسعار صرف العملات، وتعزيز الرقابة على المضاربات والتلاعب السائد.

وفي فبراير الماضي تجاوز سعر الصرف في مناطق الحكومة 2350 ريالاً للدولار الواحد وفق حسابات بقش، مقابل استقرار الصرف في مناطق حكومة صنعاء عند 535 و537 ريالاً للدولار. كما يواصل بنك صنعاء المركزي تحديد سعر بيع العملات يومياً على النحو الآتي:

سعر بيع الريال السعودي

مقابل الريال اليمني = 140 ريالاً يمنياً.

سعر بيع الدولار الأمريكي

مقابل الريال اليمني = 530.50 ريالاً يمنياً.

سعر بيع الدولار الأمريكي

مقابل الريال السعودي = 3.79 ريالاً سعودياً.

وأمام حالة الانهيار، عمم بنك عدن المركزي باستئناف عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بقدر لا يتجاوز 2000 ريال سعودي، ولوّح باتخاذ إجراءات جزائية قصوى مع سحب الترخيص تجاه من يخالف ذلك، بعد أن أوقف الصرافون في فبراير عمليات البيع والشراء وسط انهيار العملة المستمر.

وأغلقت شركات ومنشآت الصرافة في محافظة «مأرب» نتيجة للانهيار، وفتحت أبوابها بعد مدة قصيرة من الإغلاق، على ألا يتجاوز سقف البيع والشراء 2000 ريال سعودي، وبتوحيد أسعار الصرف مع صرف عدن، وحظر التعامل مع المضاربين بالعملة.

خبراء اقتصاد اعتبروا أن أزمة ارتفاع سعر الصرف عائدة لأسباب محلية واضحة، فمهما كان الدولار الأمريكي مرتفعاً على مستوى العالم فإن الواقع اليمني له أسبابه الخاصة نظراً لاستنزاف الموارد المالية الحكومية وعدم توريد كامل الإيرادات إلى بنك عدن المركزي، وإجراء مضاربات في القطاع المصرفي دون رقابة رسمية.

ومن عدن، اعتبر الخبير الاقتصادي ماجد الداعري، في تصريح مقتضب لـ«بقش»، أن انهيار الريال اليمني مستمر في مناطق الحكومة نتيجة لانهيار الاقتصاد الوطني برمّته. وأكد الداعري أنه لا وجود لحلول للوضع الراهن إلا من خلال عدد من العوامل، أهمها عودة الدولة فعلياً وعودة مواردها، ووقف الحرب، وإنهاء انقسام السوق النقدي والمصرفي بين مناطق السلطتين، وتوحيد العملة اليمنية وإنهاء انقسامها.

الحكومة «فاسدة» ومركزي عدن يساهم في «المضاربة»

من جانبه رأى الخبير والصحفي الاقتصادي رشيد الحداد، في حديث لـ«بقش»، أن انهيار الريال هو نتيجة لما يحدث في مناطق حكومة عدن، وتابع يشرح: «أولاً هناك مضاربة مستمرة وسط انحسار الرقابة من جانب السلطات وانعدامها بشكل كلي من قطاع الرقابة من جانب بنك عدن المركزي، وشلل البنك الكلي يعود إلى عدم وجود رافعة حقيقية يتكئ عليها البنك في فرض سلطاته وقراراته وإجراءاته فيما يتعلق بالجانب الأمني وحماية السيولة وإدارتها في السوق».

وهناك تراجع كبير في الإقبال على مزادات بيع العملة الأجنبية التي يعقدها بنك عدن المركزي، مضيفاً أنه منذ بداية العام الجاري وصلت المباعة إلى ما بين 120 و130 مليون دولار، ويأتي ضعف الإقبال رغم حلول موسم الغذاء والكساء خلال فترة ما قبل شهر رمضان وعيد الفطر، أي الفترة التي يرتفع فيها الطلب على الدولار من قبل التجار والمستوردين والوسطاء.

كما أن أزمة الريال اليمني تتفاقم مع ارتفاع نفقات حكومة عدن، وكذلك استلام مسؤولي وموظفي الحكومة بالعملة الصعبة وهم في الخارج، وبعشرات الملايين من الدولارات شهرياً، إلى جانب النفقات الخارجية للسفارات والملحقيات التي تمارس عمليات فساد كبير جداً. ووفقاً للحداد فإن الحكومة لا يمكنها السحب، أو ليس مسموحاً لها السحب من الودائع والمنح التي تقدمها لها #السعودية. ويتم تخصيص هذه الودائع والمنح لتغطية فاتورة الاستيراد. وواصل: «الحكومة ضالعة في سحب الدولار من الأسواق المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف».

وفي حين تقوم الحكومة نفسها بشراء الدولار من السوق، فهي تشارك بشكل فعلي في تآكل قيمة الريال اليمني، ما يعني أن المضاربة تُدار من قبل بنك عدن المركزي نفسه، حيث يبيع الدولار بأسعار موازية لأسعار السوق السوداء أو مرتفعة قليلاً بهدف الحصول على أكبر مبلغ من السيولة المحلية.

إضافة إلى ذلك، وصف الحداد ترحيل الأموال بالعملة الصعبة إلى الخارج بأنه «تهريب» بمبالغ ضخمة من المطارات، ما يساهم في زيادة الوضع المالي سوءاً، مضيفاً أن «قيادات عسكرية ضالعة في عملية تهريب الأموال».

سوق الصرافة والعملة الوطنية

رؤية محبطة: الدولار سيصل إلى 5000 ريال

في عدن، أصاب تدهور الريال اليمني المصرفيين وخبراء الاقتصاد بحالة من الإحباط، نظراً لعدم وجود بوادر تشير إلى إمكانية تحسين السوق المصرفي. وفي إطار ذلك، توقّع الصحفي والاقتصادي ماجد الداعري وصول سعر صرف الدولار الواحد إلى 5 آلاف ريال يمني قبل نهاية العام 2025، في حال استمرار السياسات الحكومية الحالية، مؤكداً أن استمرار حكومة أحمد عوض بن مبارك في إدارة الملف الاقتصادي يُعتبر «رهاناً خاسراً».

وفي حديثه لـ«بقش» شدد الاقتصادي الداعري على أن سعر الصرف قد يصل إلى مستوى 5000 ريال يمني مقابل الدولار الواحد قبل نهاية العام إذا استمر «فشل الحكومة» و«خلافاتها مع مجلس القيادة الرئاسي». وما يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية وانهيار الصرف هو سوء الظروف الاقتصادية المنهارة على كل المستويات وغياب كل مؤشرات الحلول والمعالجات وعدم تدخل العالم لإنقاذ العملة والاقتصاد الوطني، وفقاً للداعري.

ووسط الانهيار الاقتصادي نُشرت معلومات عن محاولة رئيس الوزراء أحمد بن مبارك إقالة عدد من الوزراء، في إطار صراع أجنحة سياسية متباينة، ما أثار تكهنات بإقالة بن مبارك من جانب رئيس المجلس الرئاسي.

وتعليقاً حول ما تم تداوله عن خلافات الحكومة والمجلس الرئاسي وإمكانية إقالة بن مبارك، الذي تم تعيينه في المنصب في فبراير 2024، أشار الداعري إلى أن تغيير بن مبارك «لن يكون حلاً»، مشدداً على أن الأوضاع تحتاج إلى «تغيير جذري واختيار حكومة كفاءات وطنية بعيداً عن المحاصصة السياسية المعطلة».

كما أكد على ضرورة إعادة تصدير النفط والغاز اليمني وإعادة الموارد إلى البنك المركزي وتفعيل الحساب والعقاب وأجهزة الرقابة والمحاسبة. وحول ما يُثار عن فساد بنك عدن المركزي وإدارته، قال إنه «لا تخلو اليوم مؤسسة حكومية من الفساد والفشل والمحسوبيات والمحاصصة».

ممارسات خطيرة في قطاع الصرافة

نقابة الصرافين الجنوبيين بدورها حذّرت من ممارسات خطيرة تتم في قطاع الصرافة وتتسبب في انهيار سعر الصرف، وحمّلت الحكومة المسؤولية وكذلك قنوات على تطبيق تلجرام تؤثر بشكل مباشر على السوق المصرفي من خلال رفع سعر الدولار فور انتهاء كل مزادات لبنك عدن المركزي، كأن هناك تنسيقاً بين أصحاب هذه القنوات (ممثلةً بقناة أبو قيس على تلجرام) والمضاربين المستفيدين من عمليات الشراء، حسب النقابة.

واتهمت النقابة المزادات العلنية لبيع الدولار –التابعة للبنك المركزي– بالإسهام الواضح في انهيار الريال بعد كل عملية بيع، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول جدوى هذه الإجراءات وآليات تنفيذها، إذ يستغل من وصفتهم بـ«تجار الحروب» هذه الظروف الصعبة عبر المضاربات غير المشروعة، متلاعبين بسعر الصرف لتحقيق مكاسب شخصية على حساب استقرار الاقتصاد وحياة المواطنين.

تعميمات للمركزي: تأخرت طويلاً ويُستبعد تطبيقها

أصدر بنك عدن المركزي تعميماً بإيقاف عمليات البيع والشراء عبر التطبيقات الإلكترونية والاقتصار على المعاملات النقدية. بموجب هذا القرار سيتم الاكتفاء بالتحويل من العملات الأجنبية إلى الريال، بعيداً عن أي تعامل عبر التطبيقات الإلكترونية، مع الامتناع عن أي تعاملات تتعارض مع هذا التعميم. أشار البنك أيضاً إلى أن قطاع الرقابة على البنوك في المركزي سيقوم بمتابعة البنوك للتأكد من التزامها بالتعميم، من خلال تحليل البيانات المقدمة وإجراء الزيارات الميدانية، ولوّح بفرض عقوبات في حال حدوث أي مخالفة.

مركزي عدن ذكر أن هذا الإجراء يأتي في إطار سعيه لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي وتفادي المخاطر المحتملة وسط المستجدات الأخيرة، دون أن يتطرق إلى مدى تفاقم الأزمة المصرفية والمالية التي تعصف بالمحافظات جراء انهيار العملة، ودون الإشارة إلى أية إجراءات تضمن كبح الانهيار.

من جهة أخرى، عمَّم مركزي عدن على شركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات بالالتزام بـ«ضوابط عمل تنظيمية» تبدأ بالتطبيق الكامل لمتطلبات القيد والتسجيل وإجراءات العناية الواجبة بشأن تنفيذ معاملات بيع وشراء العملات الأجنبية، والمشتملة تسجيل العمليات في السجلات الخاصة بها، متضمنةً البيانات الأساسية: الاسم الرباعي للعميل، والعنوان، ورقم الموبايل، والمصدر، والغرض من العملية، واستيفاء المستندات المؤيدة بما فيها نسخة من بطاقة إثبات الهوية للشخص والمرفقات الداعمة للغرض، مع الالتزام بإصدار فواتير بيع شراء عملة آلية تسلم للعميل وقت تنفيذ العملية، على مستوى كل عملية على حدة دون استثناء.

وألزم البنك شركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات ببيع فوائض العملات الأجنبية لديها في نهاية كل يوم عمل أو بداية اليوم التالي كحد أقصى، إلى أحد البنوك المحلية المرخصة وفقاً لسعر الصرف السائد في السوق.

كما أشار إلى عدم احتفاظ أي شركة أو منشأة صرافة أو وكيل حوالات بأية حسابات دائنة أو مدينة تخص شركات ومنشآت الصرافة ووكلاء الحوالات المحلية الأخرى، سواء بالريال اليمني أو بالعملات الأجنبية. ومنعها كذلك من القيام بالتغطيات أو الإيداعات النقدية لصالح أيٍّ منهم لدى الشبكة الموحدة لتحويل الأموال (UNMONEY)، أو أي شبكة حوالات مالية أخرى، مع تصفية أرصدة الحسابات السابقة خلال مدة أسبوعين من تاريخه.

وحول القرارات علّق الاقتصادي ماجد الداعري بأنها جاءت متأخرة، وقال لـ«بقش»: «هذه الإجراءات تنظيمية أساسية من صلب العمل المصرفي، لكن كان المفترض أن تكون سارية بالفعل في كل تعاملات شركات ومنشآت الصرافة، وكان المفترض ذلك لو كان هناك بنك مركزي حقيقي وقطاع رقابة على البنوك فاعل ويقوم بأسس عمله التنظيمية الرقابية على البنوك وشركات الصرافة».

سوق الصرافة والعملة الوطنية

وأكد أنه لو كان هناك شبكة ربط إلكتروني لتمكّن البنك المركزي كما ينبغي من فرض إمكانية الرقابة والتفتيش على عمل شركات الصرافة ومحاسبتها، مشيراً إلى أن تأخُّر صدور هذه الإجراءات حتى اليوم يكشف ويؤكد عدم وجود أي سلطة رقابية تنظيمية للبنك المركزي بعدن وقطاع الرقابة على شركات الصرافة.

ووصف الداعري صدور هذا «التعميم المتأخر» بأنه «مجرد إسقاط واجب بتوقيت عدمي لا يمكنه التأثير في واقع الانهيار المصرفي المتواصل للعملة ولا ضبط ومحاسبة وتنظيم عمل شركات الصرافة»، ورأى أن «صدوره كعدمه لاستحالة فرض تنفيذ ما فيه على شركات ومنشآت الصرافة».

وذلك يضاف إلى أن الإجراءات تواجه صعوبات قائمة تقف أمام تطبيقها، أبرزها يتعلق بتدهور الظروف الأمنية وتداعيات الانهيار الاقتصادي المتواصل وغياب الرقابة والتفتيش والتنسيق والتفاهم مع الأجهزة الأمنية والقضائية لإغلاق الشركات المخالفة وغير المرخصة والمتورطة في المضاربة بالعملة.

المركزي يناشد الحكومة بـ«الاستقلالية»

في فبراير جدَّد بنك عدن المركزي مناشدته للمجلس الرئاسي في الرياض وحكومة عدن بتوفير الإسناد اللازم بما يمكّن البنك من القيام بواجباته بكل مهنية واستقلالية، ودعا إلى وقف أي ممارسات غير قانونيه تطال تحصيل الموارد، وإعادة توجيه كافة الإيرادات إلى حساب الحكومة العام في البنك المركزي.

كما ناشد باتخاذ التدابير الممكنة لإعادة تشغيل المرافق الإيرادية السيادية بما يخدم الصالح العام ويحسّن المعيشة ويوفر الحد الأدنى من الخدمات التي باتت في أسوأ حالاتها.

ووفق البنك، لم تلقَ مقترحاته لإجراء المعالجات اللازمة الاستجابةَ المناسبة من الجهات الحكومية المعنية، بل تم تعطيل الاستفادة من موارد سيادية مهمة كانت تسهم في توفير الحد الأدنى من الخدمات. ولم يتم أيضاً التعامل مع ما هو متاح من موارد بالطريقة التي تواكب التحديات وتعالج الالتزامات بحسب أهميتها وأولوياتها.

وبعد هذا البيان قال اقتصاديون إنه انطوى على تأكيد غير مباشر على «الإفلاس» الذي يزيد الوضع تعقيداً، مما يمهد لتبعات خطيرة على المدى القريب، بالتزامن مع تجاهل الدولتين الخليجيتين الداعمتين للسلطة، السعودية والإمارات، تقديم الدعم المالي للحكومة المعتمدة على المساعدة المالية من الخليج.

أساليب جديدة للاحتيال على الصرافين في اليمن

جرى تداول تحذيرات من أساليب احتيالية جديدة في عمليات الحوالات، تستهدف الصرافين من حيث الحوالات الداخلية أو الخارجية في عموم اليمن. المعلومات التي وصلت بقش في فبراير الماضي، أفادت بأن محتالين يمارسون أساليب جديدة للاحتيال والإضرار بالناس، من خلال إرسال رسالة للصراف مع انتحال شخصية معروفة لدى الصراف وإرفاق صورة وثيقة تعريف للشخص المعروف، والادعاء بالرغبة في إيداع مبلغ مالي كبير مثل 50 ألف دولار عبر الحساب.

ويطلب الشخص المحتال من الصراف توفير شخص آخر لإيداع المبلغ في دول مثل السعودية أو مصر أو تركيا بدعوى الاحتفاظ بالمبلغ كوديعة حتى العودة من السفر.

ويتم تضليل الصراف باعتقاده أن المعاملة ستدر عليه أرباحاً أو سيولة فائضة لوقت معين، باعتباره سيكون وسيطاً في عملية إيداع آمنة. وعند توجه مندوب الصراف أو الشخص المكلف بالإيداع إلى الموقع المتفق عليه، يتم التربص به من قبل عناصر عصابية لسرقة ما لديه من مال أو ممتلكات ثمينة تحت التهديد أو العنف.

ودعا مشتغلون في القطاع المصرفي إلى عدم التعامل مع أي عروض مالية مشبوهة أو غير مألوفة، خصوصاً المعتمدة على هويات غير مُتحقق من مصداقيتها، وكذلك التحقق المسبق من هوية العملاء عبر قنوات رسمية، ورفض أي طلبات تنطوي على إجراءات غير واضحة أو غير قانونية، وتوعية الفرق العاملة بمخاطر هذه الأساليب، وتشجيعهم على الإبلاغ الفوري عن أي محاولات احتيال، والتنسيق مع الجهات الأمنية عند الشك في أي عملية، وعدم التردد في طلب المساعدة.

وفي مناطق حكومة عدن قال مصرفيون إن الرقابة على الصرافين منحصرة على مناطق معينة فقط. وضمن عملية الاحتيال، يقوم المحتال بمراسلة الصراف عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويعرف بنفسه على أنه زبون سابق، ويطلب فتح حساب لدى الصراف مع إرسال هوية لشخص آخر أو هوية مزورة، ليقوم الصراف بفتح الحساب بنفس البيانات ودون حضور الشخص.

ويقوم المحتال بعملية الاحتيال على الآخرين بطرق عدة مثل التهكير أو الابتزاز وطلب حوالات بنفس اسم الحساب الذي فتح له الصراف، وحين يسحبها الصراف لحساب المحتال يقوم الأخير بطلب إرسال حوالات من الحساب إلى خارج اليمن على دُفع.

هذا ويكون الصراف ضحية عملية الاحتيال وتتم ملاحقته وضبطه وتحميله المسؤولية عن الجرائم المرتكبة، كون الصراف السبب الرئيسي الذي سهّل على المحتال عملية الاحتيال وارتكاب الجرائم المالية.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر فبراير 2025

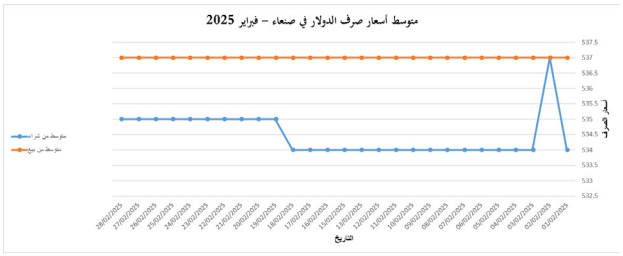

متوسط البيع 537 ريال | متوسط الشراء 534.5 ريال

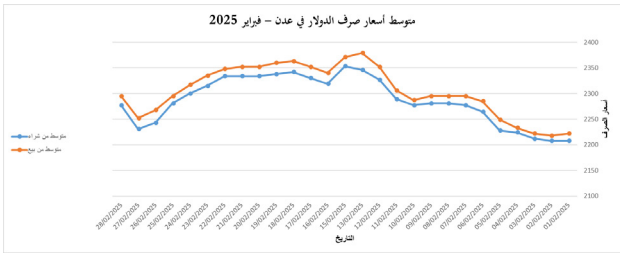

متوسط البيع 2304.4 ريال | متوسط الشراء 2286.4 ريال

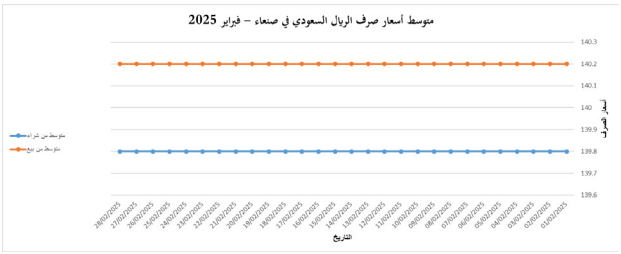

متوسط البيع 140.2 ريال | متوسط الشراء 139.8 ريال

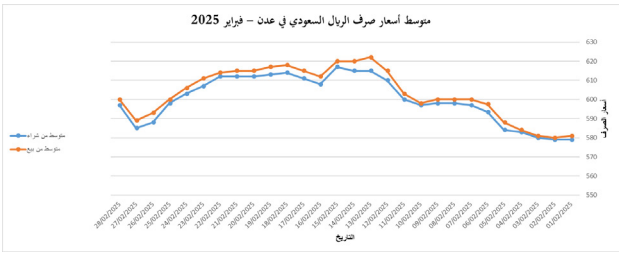

متوسط البيع 603.2 ريال | متوسط الشراء 600 ريال

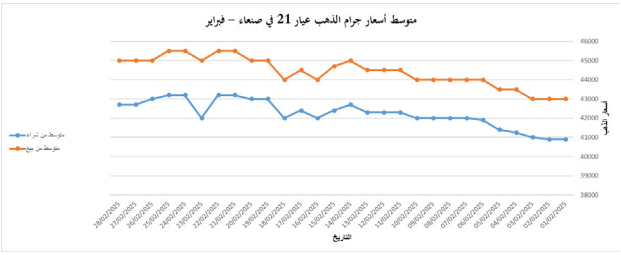

متوسط البيع 44,420 ريال | متوسط الشراء 42,250 ريال

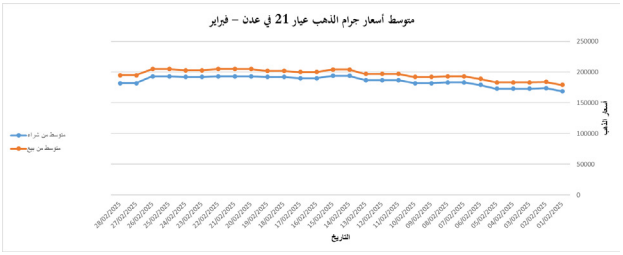

متوسط البيع 196,250 ريال | متوسط الشراء 185,605 ريال

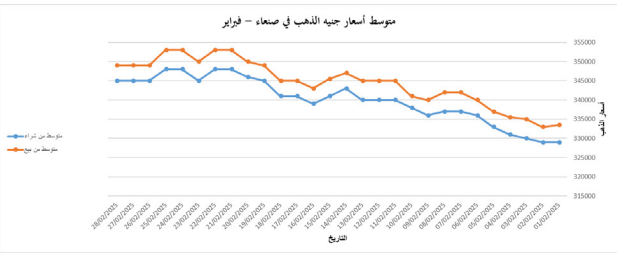

متوسط البيع 344,554 ريال | متوسط الشراء 340,140 ريال

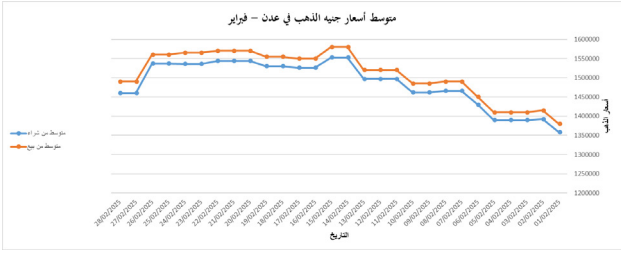

متوسط البيع 1,510,535 ريال | متوسط الشراء 1,486,180 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

بعد رفضها في ميناء «الحديدة».. منتجات فاسدة تغزو «عدن»

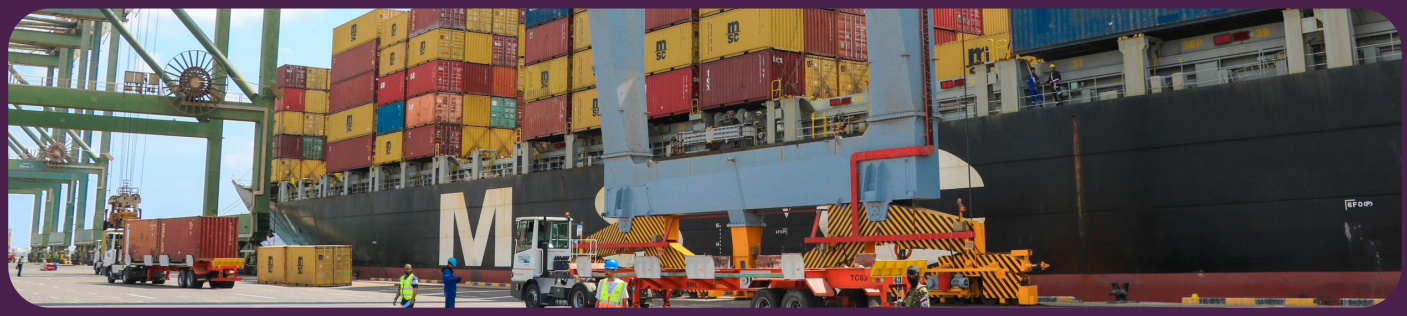

إضافة إلى الأوضاع المعيشية المتردية، سُلِّط الضوء على تهديد المستهلكين بخطر استخدام سلع غير صالحة للاستهلاك الآدمي، يتم تمريرها عبر نافذين، منها شحنة كبيرة من الدقيق المصري ونشا الذرة الفاسد تم الكشف عنها في فبراير الماضي، ويبلغ حجمها خمسة آلاف طن تعرَّضت كلها للتسوس واختلطت بالمياه في رحلتها الطويلة، حيث استمرت رحلتها لأكثر من أربعة أشهر في «البحر الأحمر»، ثم وفدت أخيراً إلى ميناء عدن.

مُنعت الشحنة من دخول ميناء الحديدة، الذي بدوره يمنع بالأساس استيراد الدقيق من الخارج منذ شهر نوفمبر 2024، بموجب قرار من حكومة صنعاء أفاد بمنع الاستيراد نظراً لإنتاج الدقيق محلياً.

وبعد رفضها في ميناء الحديدة، تم تحويل الشحنة الفاسدة إلى جيبوتي لتصريفها، لكن التاجر المسؤول عن الشحنة قرر تحويل مسارها إلى ميناء عدن.

ورغم كونها شحنة فاسدة، جرت محاولات متواصلة لإدخال الشحنة إلى السوق المحلي اليمني، إذ تم الضغط على هيئة المواصفات والمقاييس للسماح بدخولها.

وفي تفاصيل الشحنة، علم بقش أنها مؤلفة من 2500 طن من أكياس الدقيق (وزن 50 كجم) و 500 طن (25 كجم)، إضافة إلى 1600 طن أخرى (50 كجم) و400 طن (25 كجم)، وجميعها حملت تاريخ إنتاج نوفمبر 2024.

نيابة الصناعة والتجارة أعلنت عن فتح محضر ضبط رسمي بشأن شحنة الدقيق ونشا الذرة، وأوضحت أنها محرزة على متن إحدى البواخر في ميناء المعلا، بعد أن تمت معاينة وفحص الشحنة.

تبيَّن ظهور علامات التسوس على أجزاء من الشحنة، وأُجريت المعاينة والفحص تحت إشراف النيابة، وقال خبراء من هيئة المقاييس والمواصفات، وإدارة الجمارك، وإدارة حماية المستهلك، إن علامات التسوس تظهر في أجزاء من الشحنة.

ووفقاً للعيّنات، فُتح محضر الضبط الرسمي وتم تدوين كافة الملاحظات حول حالة أجزاء من الشحنة، وتضمَّن بعضها تكتلاً في أكياس دقيق ذات الأوزان 50 كجم و 25 كجم.

وجاء إعلان نيابة الصناعة والتجارة عن فتحها محضر الضبط بالتزامن مع تداول القضية على نطاق واسع وتحولها إلى حديث رأي عام، وسط مخاوف من تأثير الشحنة الجسيم على صحة المواطنين وسلامة الأسواق.

وليست هذه المرة الأولى، إذ سبق ودخلت شحنات فاسدة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي لأدوية وأغذية إلى ميناء عدن، مع اتهام إدارة الميناء بالفساد، منها شحنة أدوية في 2023 دخلت تالفةً نظراً لسوء التخزين والحرارة التي تعرضت لها خلال عملية الشحن غير المبرّدة.

تلك القضية رافقتها تأكيدات على تساهل التجار مع معيار تبريد الحاويات، فالحاويات المبردة تكلف التجار نحو 30 ألف دولار، بينما تكلّف الحاويات العادية نحو 2000 دولار فقط، ويقومون بدفع غرامة 3000 دولار لتجاوز شرط التبريد.

كما جرى بشكل متكرر استيراد شحنات ديزل تالف من ميناء عدن، عبر مسؤولين فاسدين وفقاً للتقارير، وهو ما ساهم في مضاعفة أزمة الكهرباء في المدينة خلال العامين الماضيين. ومنها شحنة في أواخر 2023 تُقدَّر بـ5 آلاف طن متري من الديزل لصالح برنامج الغذاء العالمي تم رفض دخولها ميناء المكلا، وتم توجيهها إلى عدن.

«بلقيس» للطيران مطالبة بالأموال

في قضية أخرى، طالب العديد من مالكي وكالات السفر في عدن بأن تعيد شركة بلقيس للطيران أموالهم الخاصة بعمليات الحجز للطيران عبر الشركة.

مالكو وكالات السفر أكدوا أن لهم أرصدة مالية لدى شركة بلقيس لم تتم عملية تصفيتها قبل توقف الشركة عن العمل، ووفق معلومات حصل عليها بقش تُعد الوكالات مُلزَمة بهذه الأموال لزبائنها، وطالبت بتدخل وزارة النقل لحل المشكلة.

ومن هذه الوكالات مكتب «المباشر ترافل» الذي نشر على فيسبوك يطالب شركة بلقيس، ومالكها التاجر أحمد العيسي، بإرجاع أرصدة ومستحقات الوكلاء والمسافرين.

أكد المكتب أن الشركة تتجاهل الاستفسارات والطلبات ولا تقوم بأي رد، وفي حال الرد «تقدّم وعوداً كاذبة» بأنه سيتم إرجاع الأرصدة قريباً، مشيراً إلى أنه تمت مناشدة جميع الجهات المختصة متمثلةً بوزارة النقل وهيئة الطيران المدني والصحافة لاستعادة مستحقات الوكالات ومستحقات المسافرين الحاجزين قبل إيقاف الشركة والذين لم يستخدموا تذاكرهم، لكن لم يتم التجاوب وإرجاع الأرصدة.

وكان التاجر أحمد العيسي في نوفمبر 2024 تعهد بإرجاع مستحقات الوكلاء والمسافرين إذا لم تتم إعادة تشغيل طيران بلقيس في شهر ديسمبر من العام نفسه، إلا أنه لم يفِ بالتزامه.

والعام الماضي تم إيقاف طيران بلقيس تحت طائلة عدم تجديد تراخيصها وعدم امتلاك طائرات، وفقاً لوزارة النقل، ما تسبب في ترك المسافرين عالقين في مطاري القاهرة وجدة قبل أن يتم حل مشكلتهم عبر طيران اليمنية باحتساب نصف قيمة التذكرة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

الودائع أسيرة البنوك اللبنانية وأموال اليمنيين منسيَّة

يبدو أن هناك إجماعاً دولياً على أن انتشال "لبنان" من وحل أزمته الاقتصادية ليس بالأمر السهل، إذ يمر لبنان بواحدة من أسوأ الأزمات المالية على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة لامتداد الأزمة وتراكم تأثيراتها منذ عام 2019، وهي أزمة ألقت بظلالها حتى الآن على كافة مستويات المعيشة والقطاعات الحيوية في الاقتصاد الذي يعاني من أسوأ حالاته، رغم بارقة الأمل التي لمعت أمام العديد من اللبنانيين عقب انتخاب قائد الجيش اللبناني "جوزيف عون" رئيساً للبنان بعد سنتين من الفراغ السياسي وشغور منصب الرئيس.

ومنذ عام الأزمة فقدت الليرة أكثر من 90% من قيمتها أمام الدولار، ومنعت المصارف أصحاب الودائع من الحصول على كامل ودائعهم حتى فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها، وهو ما أفقد الثقة بالنظام المصرفي في لبنان داخلياً وخارجياً.

وبينما يكتظ ملف "لبنان" الاقتصادي بكثير من التعقيدات، تتوقع وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني انكماش الاقتصاد اللبناني بنسبة 2% في العام الجاري 2025، على أن يسجل نمواً محتملاً بنسبة 0.8% فقط في العام 2026.

ومن شأن عودة العمل بشكل كامل إلى مؤسسات الدولة في لبنان أن يساهم في استمرار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في 26 نوفمبر 2024، وهو شرط أساسي لتأمين التمويل الدولي.

لكن مصير الاقتصاد اللبناني لهذا العام لا يزال غامضاً، خصوصاً وأن توقعات وكالة موديز للعام 2024 تدور حول انكماشٍ بنسبة 10% نتيجة للحرب الإسرائيلية على لبنان.

ومنذ فبراير الماضي، استقرت الليرة اللبنانية في السوق السوداء عند أعلى قليلاً من 89 ألفاً و500 ليرة مقابل الدولار، وربما كان كبح الإنفاق المالي والاستثماري سبباً لاستقرار سعر الصرف والأسعار بشكل عام، لكن هذا الكبح يضر بإمكانات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث إن استدامة الدين -وفق وكالة موديز- لا يمكن تحقيقه إلا من خلال خفض كبير في نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي المقدرة بنسبة 150% في نهاية العام 2024.

دمار بـ14 مليار دولار وإعمار بمبلغ أقل

زادت الحرب الإسرائيلية من سوء أوضاع لبنان المُتخَم بالأزمات الاقتصادية، وبات التعافي وإعادة الإعمار من أبرز المسائل التي تتناولها الطروحات الدولية. حول ذلك رأى "البنك الدولي" أن كلفة التعافي وإعادة الإعمار في لبنان تصل إلى 11 مليار دولار، ويقدّر البنك أن إجمالي الناتج المحلي للبنان انكمش في العام الماضي بنسبة 7.1% بسبب الحرب.

الخسائر طالت العديد من القطاعات الرئيسة في البنية التحتية التي تتطلب تمويلات من القطاع الحكومي بما بين 3 إلى 5 مليارات دولار، في حين تحتاج قطاعات الإسكان والتجارة والصناعة والسياحة لتمويل من القطاع الخاص يتراوح بين 6 و8 مليارات دولار وفق تقديرات البنك الدولي.

ويزيد البنك بأن انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبنان بنسبة 7.1% في العام الماضي، وهي انتكاسة كبيرة مقارنةً بنسبة النمو المقدر بنحو 0.9% في حال عدم حصول الصراع"، بحسب البنك الدولي.

أما التكلفة الاقتصادية التي تكبَّدها لبنان بسبب الحرب فتُقدَّر بـ14 مليار دولار في حسابات البنك الدولي. ويأتي الإسكان ضمن القطاعات الأكثر تضرراً، إذ تصل الأضرار فيه إلى قرابة 4.6 مليار دولار. ومن حيث النطاق الجغرافي، فإن محافظتي النبطية والجنوب هما الأكثر تضرراً، تليهما محافظة جبل لبنان، التي تضم ضاحية بيروت الجنوبية.

ويبلغ الانخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي للبنان منذ عام 2019 نحو 40%، وهو ما يُفاقم آثار الركود الاقتصادي متعدد الجوانب، فضلاً عن الآثار السلبية على آفاق النمو الاقتصادي في البلاد.

تقييم البنك الدولي تم بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية، وشمل التقييم عشرة قطاعات هي: الزراعة والأمن الغذائي، التجارة والصناعة والسياحة، التعليم، البيئة وإدارة الردميات، الطاقة، الصحة، الإسكان، النقل، الخدمات البلدية والعامة، والمياه والصرف الصحي والري.

ورغم انتهاء الحرب ودخول قرار وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في 27 نوفمبر 2024، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لايزال متمركزاً في خمس تلال حدودية، ويواصل خروقاته واعتداءاته على الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يزيد من تدمير القرى والبلدات والطرقات والبنى التحتية ويجعل من عملية إعادة الإعمار صعبة وسط المخاطر المستمرة والتهديدات الإسرائيلية المتواصلة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

الأولوية لـ"الودائع" و"قروض" صندوق النقد

في فبراير الماضي، قالت الحكومة اللبنانية إن الودائع ستحظى بأولوية الاهتمام، إذ سيتم وضع خطة متكاملة وفق أفضل المعايير الدولية للحفاظ على حقوق المودعين. في هذه الأثناء، تنوي الحكومة إعادة هيكلة القطاع المصرفي، فهي تعتقد أنه لا يمكن "النهوض بالاقتصاد" دون إعادة هيكلة القطاع المصرفي ليتمكن من تسيير العجلة الاقتصادية.

وانهار النظام المالي تحت وطأة ديون عامة ضخمة تسببت في الأزمة الاقتصادية المتجذرة لعام 2019. ذلك كله تسبَّب في تخلف البلاد عن سداد ديونها السيادية في عام 2020 وتجميد ودائع ومدَّخرات المودعين العاديين في النظام المصرفي وفق تتبُّع مرصد "بقش" للأزمة اللبنانية.

الحكومة اللبنانية قالت أيضاً في نفس بيانها لشهر فبراير، إنها ستتفاوض على برنامج جديد (برنامج قروض مشروطة) مع "صندوق النقد الدولي"، وذكرت أنها تعمل على معالجة التعثر المالي والمديونية العامة، مشيرةً إلى أنها تريد "دولة فعالة بإدارتها العامة ومؤسساتها، مما يستدعي إعادة هيكلة القطاع العام وفق رؤية محدثة". وحسب متابعات بقش، فقد توصلت "بيروت" إلى مسودة اتفاق مع صندوق النقد عام 2022 للحصول على التمويل، لكن الصندوق اشترط إصلاحات لم تتمكن السلطات اللبنانية من تنفيذها، ومن هذه الشروط إجراء معالجة مباشرة للمشكلة الجوهرية المتعلقة بضعف الحوكمة، من خلال تعزيز مكافحة الفساد وتحسين أداء المؤسسات المملوكة للدولة، وخصوصاً في قطاع الطاقة.

أزمة المودعين على أشدها ومصير أموال اليمن مجهول

تغيب عن المشهد اللبناني أية توضيحات حول كيفية التعامل مع الأزمة النقدية وخصوصاً ملف الودائع المحتجزة في المصارف الذي هو من أكثر الملفات حساسية. حيث مازال المودعون ينتظرون خطوات جادة لاسترجاع أموالهم المودعة في البنوك اللبنانية، والتي فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها بسبب القيود المفروضة على السحوبات.

ومن المفترض أن يتم تعيين حاكم جديد للمصرف المركزي قبل نهاية شهر مارس 2025، بهدف ضمان استمرارية العمل في المركزي ومعالجة موضوع "الودائع المحتجزة في البنوك" وفقاً لوزارة المالية اللبنانية.

وينعدم التوافق السياسي بين القوى اللبنانية حول آلية الإصلاحات النقدية والمالية، ويضاف ذلك إلى الضغوط الخارجية من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد.

وقد رفعت رابطة المودعين اللبنانيين العديد من القضايا لكن القضاء اللبناني لم يتجاوب معها ولم يقم بتنفيذ أي قوانين أو إجراءات لحماية المودعين. وتؤكد الرابطة أن السلطات السياسية ظلمت المودعين وانحازت إلى المصارف أو ما بات يُعرف بـ"اللوبي المصرفي".

وبعد السنوات الخمس لأزمة المودعين، تطالب الرابطة بتوزيع المسؤوليات المرتبطة بالانهيار الاقتصادي ومحاسبة كل من تسبب في هذه الأزمة وليس الدولة فحسب. وتوضح بأنه يجب أن تتحمل المصارف المسؤولية الأولى عن الأزمة، ثم مصرف لبنان المركزي، ثم الدولة. وتؤكد أن أن بعض الأشخاص -لم تُسمِّهم- قاموا بتهريب الأموال إلى الخارج، فيما تحمَّل المواطنون الأعباء من خلال التعاميم التي صدرت في السنوات الأخيرة والإجراءات التي اتخذتها المصارف.

ومؤخراً، حدَّد حاكم مصرف لبنان المركزي بالإنابة، وسيم منصوري، أطراف قضية الودائع العالقة في المصارف، وهم أربعة أطراف: المودعون، والمصارف، والمصرف المركزي، والحكومة، وقال إن المودع لا يتحمل أي مسؤولية في ما حدث، وأن الأطراف الثلاثة الأخرى هي من يجب عليها تحمل الأعباء.

وأي خطة لمعالجة هذه الأزمة يجب أن تركز على "بناء الاقتصاد اللبناني"، من خلال "الحفاظ على القطاع المصرفي واستعادة ثقة المودع"، لكن طريقة تحمُّل الحكومة للأعباء "يجب أن تكون منسجمة مع ما هو مقبول للمجتمع الدولي"، وأضاف: "هناك عدة أفكار مقبولة"، موضحاً أنه يتحدث عن "العلاقة مع صندوق النقد الدولي" والشروط التي يضعها الصندوق عموماً لاتفاق جديد.

في السياق نفسه، تشمل الودائع المحتجزة أموالاً يمنية غير مستردَّة حتى الآن، ولا يزال مصيرها مجهولاً، وسط تجاهل السلطات اليمنية الرسمية لهذا الملف. وفي عام 2022 قالت "حكومة عدن" إن الأموال اليمنية المحتجزة في البنوك اللبنانية تتجاوز 250 مليون دولار تدفَّقت عبر ودائع وأرصدة في لبنان لفتح اعتمادات للبنوك اليمنية، وجرى احتجازها منذ أواخر عام 2019 مع اندلاع الأزمة الاقتصادية اللبنانية.

وفي منتصف العام الماضي 2024، ذكر مركز الوساطة والتحكيم في "اتحاد المصارف العربية" أنه يعمل على معالجة منازعات مالية بين عدد من البنوك العربية، من أبرزها نزاع قائم بين البنوك اللبنانية واليمنية، حيث كانت البنوك اللبنانية تلعب دور مصرف المراسلة للقطاع المصرفي اليمني بفتح اعتمادات لشراء السلع والبضائع خاصة المتعلقة بالأمن الغذائي.

تمت معالجة جزء من النزاع، ولم يحل البعض الآخر وظل عالقاً وفقاً لاتحاد المصارف الذي لم يقدم منذ ذلك الوقت أي تصريحات أخرى حول مستجدات القضية حتى الآن، فيما تبقى علامات الاستفهام مطروحة بشأن مصير الأموال اليمنية.

نظام مصرفي جديد على أنقاض الودائع

في بداية العام الجاري، صدر تعميم لبناني يتيح للمصارف إدراج الحسابات القديمة بالليرة اللبنانية، أي تلك المسجّلة قبل 19 أبريل 2023، جنباً إلى جنب مع الحسابات الجديدة عند احتساب نسبة الاحتياطي الإلزامي. لكن المشكلة تتمثل في أن الحسابات القديمة -سواء حسابات ما قبل 2019 أو المسجلة قبل 19 أبريل 2023- فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها الفعلية بسبب التضخم، وسط تعدّد أسعار الصرف، وذلك يجعل الحسابات القديمة بالليرة اللبنانية مختلفة من حيث قيمتها الاسمية، وقدرتها الشرائية، وأساس احتسابها، مقارنةً بالحسابات الجديدة.

وتسعى المصارف اللبنانية إلى عدم المبالغة في احتساب الودائع القديمة ضمن الاحتياطي، لأنّ عليها أن تحفظ جزءاً من هذه الودائع لدى مصرف لبنان المركزي، بحيث كلّما ارتفعت قيمة الاحتياطي الإلزامي، انخفضت سيولة المصرف المتوفّرة للتوظيفات الأخرى. إلا أن الواقع يُظهر انعدام تطبيق التعاميم والرقابة عليها، إذ تمارس المصارف طرقاً للالتفاف أو لتخفيض الاحتياطي الفعلي.

وتُعدّ معاملة الحسابات بشكل متساوٍ رغم اختلاف أصلها، مفيدةً لتحسين المظهر المالي وميزانية المصارف، والبناء عليها لتكوين احتياطها، وبالتالي فإن هذه الخطوة تخدم المصارف أكثر من المودعين وفقاً لمحللين اقتصاديين، حيث تعزز الاحتياطيات الإلزامية على الورق من دون قيمة حقيقية، تبعاً لاختلاف سعر صرف احتسابها. كما تغطي على الانهيار المستمر لقيمة الحسابات القديمة، وتخدم المصارف عبر تغطية تخفيض التزاماتها بالدولار ضمن النظام المصرفي القديم.

وحتى إشعار آخر، هناك مخاوف سائدة من أن تبقى المصارف بمنأى عن المساءلة الجادة، في الوقت الذي تبني فيه نظاماً مصرفياً جديداً على أنقاض النظام القديم -إن جاز التعبير- الذي من المفترض أن تكون ودائعه مضمونة وفي حساب خاص لدى مصرف لبنان المركزي لصالح "المؤسسة الوطنية لضمان الودائع"، بينما يواصل اللبنانيون مطالبهم باسترداد أموالهم وجعل القضية أكثر وضوحاً.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الحرب التجارية تبدأ بعد أقل من شهرين من تنصيب ترامب

«كيف تعيد الرسوم الجمركية تشكيل الاقتصاد العالمي؟»

● دول قليلة تعتبر آمنة من رسوم «ترامب» الجمركية، حيث تضررت كندا والمكسيك والصين أولاً.

● تواجه الصين تعريفات جمركية فريدة مقارنة بالدول التي تعاني من عجز تجاري في السلع مع الولايات المتحدة.

● الدول الآسيوية الأخرى، البرازيل والهند وأوروبا، هي التالية في قائمة المفاوضات حول التعريفات الجمركية.

دخل «ترامب» ولايته الثانية كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أنه هذه المرة قد خلع القفازات، وأوضح أن إدارته مستعدة لإعادة تشكيل السياسات الاقتصادية والخارجية الأمريكية، وأداته المفضلة لتغيير هذه السياسات هي التعريفات الجمركية. وكما كان الحال في إدارته الأولى، تظل التعريفات الجمركية واحدة من استراتيجيات «ترامب» المميزة لمعالجة اختلالات التوازن التجاري والمفاوضات الخارجية على حد سواء.

في غضون ذلك، يظل الكونجرس الأمريكي، الذي يمتلك السلطة النهائية على الرسوم الجمركية الأمريكية، صامتاً إلى حد كبير، حيث يتمتع كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بأغلبية جمهورية، ولا يبدو أي منهما مستعداً لمواجهة البيت الأبيض بشأن الرسوم الجمركية - على الأقل الآن. لقد فرضت إدارة ترامب بالفعل رسوماً جمركية على السلع القادمة من كندا والمكسيك والصين، فضلاً عن تجديد الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم من جميع البلدان، كما هددت الإدارة بفرض رسوم جمركية على كولومبيا والاتحاد الأوروبي ودول أخرى.

تُفرض التعريفات الجمركية بشكل عشوائي، مع التفاوض بسرعة على إلغاء بعضها أو تأخير تطبيقها، وقد يتم فرض تعريفات جمركية جديدة بالكامل خلال الأشهر القليلة المقبلة. وفيما يلي يستعرض «المرصد الاقتصادي بقش» خريطة طريق سريعة لترسانة التعريفات الجمركية الجديدة التي يعتزم «ترامب» فرضها.

بين حمائية ومتبادلة ومفاوضات.. أبرز فئات التعريفات الجمركية

هناك أربع فئات رئيسية من التعريفات الجمركية: التعريفات التفاوضية، والتعريفات الحمائية، والتعريفات المتبادلة، والتعريفات الجمركية على العجز التجاري، ثم هناك التعريفات الجمركية المفروضة على الصين.

سنبدأ أولاً بتناول «التفاوض على التعريفات الجمركية»، فهذه التعريفات لا علاقة لها بالسياسة الاقتصادية الأمريكية بل لها علاقة كاملة بالسياسة الخارجية، وقد رأينا بالفعل عدة حالات حيث تم التهديد بالتعريفات الجمركية كتكتيك تفاوضي. ففي غضون الأسبوع الأول من تنصيبه، أصدر «ترامب» تحذيراً بفرض تعريفات جمركية ضد كولومبيا إذا لم تسمح للمهاجرين الكولومبيين غير الشرعيين المحتجزين في الولايات المتحدة بالعودة مقيدين على متن طائرات عسكرية - على عكس غير مقيدين وعلى متن طائرات مدنية، كما كانت القاعدة السابقة - وتم حل هذه المشكلة بسرعة ووافقت كولومبيا على قبول عودة مواطنيها بهذه الشروط لتجنب التعريفات الجمركية، بعد أن كانت قد رفضت ذلك في بداية الأمر.

ثم في الأول من فبراير، أعلن البيت الأبيض عن فرض تعريفات جمركية إضافية بنسبة 10٪ على الواردات من الصين، إلى جانب تعريفات جمركية بنسبة 25٪ على الواردات من كندا والمكسيك، إذا لم تتخذ هذه الدول الثلاث تدابير معقولة لمعالجة تدفقات الهجرة والفنتانيل إلى الولايات المتحدة. وسرعان ما أُعلن عن صفقات مماثلة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، مما أدى إلى تأخير فرض هذه الرسوم، ولو لشهر واحد فقط. ومن المقرر دخول هذه الرسوم حيز التنفيذ في الرابع من مارس، فيما لا تزال الرسوم الجمركية على الواردات من الصين قائمة، وردت بكين بدلاً من ذلك بإجراءات انتقامية ضد الولايات المتحدة وصادراتها والشركات الأمريكية.

ثاني أنواع الرسوم الجمركية هو «الرسوم الحمائية»، وتركز هذه الرسوم الجمركية بشكل أكبر على الصناعات الاستراتيجية التي يعتبرها الرئيس ومستشاروه ضرورية للحماية من المنافسة الأجنبية، ومن الأمثلة البارزة الإعلان الأخير عن رفع الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم إلى 25٪. وهذه المرة، قد تكون هناك إعفاءات قليلة، إن وجدت، للشركاء والحلفاء الاستراتيجيين، على عكس تلك الممنوحة في عام 2018.

كما ناقش «ترامب» فرض رسوم جمركية على منتجات مثل أشباه الموصلات والأدوية والنفط والغاز وغيرها، وفي حين لا توجد قائمة محددة بالصناعات التي يعتبرها البيت الأبيض مهمة، هناك إجماع على أن تعزيز التصنيع في قطاعات حيوية محددة يجب أن يحدث داخل الولايات المتحدة، وتشمل القطاعات الأخرى التي قد تواجه رسوماً جمركية السيارات والبطاريات والمعادن الحيوية.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

أما النوع الثالث فهو «التعريفات الجمركية المتبادلة»، والنظرية وراء هذه التدابير هي أن إدارة ترامب تنوي مراجعة جدول التعريفات الجمركية المنسق لكل دولة على حدة، وعندما تفرض دولة معدل تعريفة جمركية على واردات أعلى من معدل التعريفة الجمركية الأمريكية، ستنفذ الإدارة مستوى مكافئاً من التعريفة الجمركية، ولن يسري هذا إلا عندما تفرض دول أخرى تعريفات جمركية أعلى، وليس إذا كانت الولايات المتحدة تفرض معدل تعريفة أعلى.

قد لا تكون هذه التدابير المتبادلة من بين أكثر فئات التعريفات الجمركية تحدياً في التطبيق فحسب ــ بالنظر إلى مستوى التدقيق المطلوب لنظام التجارة في كل دولة ـ بل قد تكون أيضاً الأكثر إثارة للجدل، وهذا من شأنه أن يمتد فعلياً إلى ما هو أبعد من إعفاءات الأمن القومي التي اعتمدت عليها إدارة ترامب في السابق لفرض التعريفات الجمركية، وفي نهاية المطاف، سوف يحتاج الكونغرس إلى الموافقة على منح الرئيس السلطة لفرض هذه التعريفات الجديدة على المدى الطويل.

وردت بعض الاقتراحات بإدراج الحواجز غير الجمركية، مثل ضريبة القيمة المضافة أو اللوائح التنظيمية الخاصة بالسيارات الأجنبية، في هذه الجهود، ومن شأن هذه الاقتراحات أن تضيف مستوى إضافياً من التعقيد نظراً لصعوبة تحديد بعض الحواجز غير الجمركية باعتبارها معدلاً للتعريفات الجمركية المتبادلة.

النوع الرابع والأخير من التعريفات هو «التعريفات الجمركية على العجز التجاري»، ففي اليوم الأول من العودة إلى السلطة، نشرت إدارة ترامب سياستها التجارية «أمريكا أولاً»، ومن بين التوجيهات العديدة الموضحة في هذه المذكرة، فإن المهمة الأولى هي أن يقوم وزير التجارة، بالتشاور مع وزير الخزانة والممثل التجاري للولايات المتحدة، بالتحقيق في العجز التجاري الأمريكي في السلع، ويتعين عليهم تحديد أسباب العجز التجاري الكبير في السلع وتحديد أي آثار اقتصادية أو أمنية وطنية ناتجة عن ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم التوصية بسياسات لمعالجة هذه العجز، والتي يمكن أن تشمل التعريفات الجمركية.

إن رغبة مسؤولي ترامب في القضاء على العجز التجاري الأمريكي في السلع أو مجرد تقليصه لها آثار كبيرة على مستوى التعريفات الجمركية التي قد يتم تنفيذها، كما سيتم استخدام تدابير مثل قائمة التعريفات الجمركية المتبادلة للتخفيف من العجز التجاري الأمريكي. ومع ذلك، فمن غير المؤكد ما إذا كانت التعريفات الجمركية المتبادلة ورسوم العجز التجاري ستعملان معاً أم تتداخلان ببساطة، وقد تصبح هذه الجهود أكثر تعقيداً مع إدخال تعريفات التفاوض والتعريفات الجمركية الحمائية.

إن الدول التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بفائض تجاري في السلع، مثل المملكة المتحدة وأستراليا، عادة ما تكون في مأمن من التعريفات الجمركية على العجز التجاري.

ومع ذلك، قد تواجه أنواعاً أخرى من التعريفات الجمركية، ويشمل ذلك هولندا، حيث تتمتع الولايات المتحدة بفائض تجاري في السلع، لكن البلاد جزء من الاتحاد الأوروبي وسوف تتأثر بأي تعريفات جمركية أمريكية تستهدف الكتلة بأكملها.

في عام 2024، سجلت الولايات المتحدة عجزاً تجارياً إجمالياً في السلع بقيمة 1.42 تريليون دولار مع مختلف البلدان التي تعاني من العجز، والجدير بالذكر أن أكبر 20 دولة تساهم في هذا العجز شكلت ما يقرب من 1.3 تريليون دولار، وهو ما يمثل حوالي 92% من الإجمالي الكلي.

وقد بلغت الفجوة بين الولايات المتحدة والصين في عام 2024 إلى 295 مليار دولار، وبعض الدول، مثل المكسيك «172 مليار دولار»، واليابان «68 مليار دولار»، وكوريا الجنوبية «66 مليار دولار»، وكندا «64 مليار دولار»، لديها بالفعل اتفاقيات تجارية جزئية أو شاملة مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن التعريفات الجمركية الجديدة قد تنتهك هذه الاتفاقيات التجارية.

وتعاني الولايات المتحدة أيضاً من عجز تجاري كبير مع فيتنام وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا وكمبوديا، وهي الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» والتي لا تزال تعتبر من الدول النامية. ومن الممكن أن يؤثر فرض تعريفات جمركية جديدة على العجز التجاري على الصين وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية والهند بشكل غير متناسب على أكبر شركاء أمريكا التجاريين في آسيا.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

كيف سيتفاعل شركاء التجارة مع سياسة الحماية التجارية الأمريكية الجديدة؟

لقد كانت الولايات المتحدة لفترة طويلة المدافع الرائد في العالم عن التجارة الحرة، حيث روجت لها كوسيلة لتوسيع التجارة العالمية والتخصص في الإنتاج الذي يربط الاقتصادات بسلاسل توريد متنوعة، وقد أدى هذا إلى فترة غير مسبوقة من النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر، وهي فترة راسخة إلى حد كبير في نظام دولي قائم على القواعد حيث يعمل الدولار الأمريكي كعملة احتياطية رئيسية في العالم. ومع ذلك، وعلى نحو متزايد، دفعت البلدان ذات النمو المرتفع والمنافسين الاقتصاديين الناشئين للولايات المتحدة ضد دور أمريكا في الاقتصاد العالمي، وخاصة قدرتها على تسليح الوصول إلى الدولار لتأمين أهدافها الجيوسياسية الخاصة، وعلى وجه الخصوص، كان أعضاء كتلة البريكس الاقتصادية يستكشفون تشكيل نظام عملة وتبادل جديد يحرر تجارتهم واستثماراتهم المتبادلة من سيطرة الولايات المتحدة.

ورغم أن التعريفات الجمركية قد تلعب دوراً بناء في استراتيجية صناعية أوسع نطاقاً، فإنها تفرض مجموعة من التحديات الاقتصادية المحلية، بما في ذلك رفع التكاليف وإلحاق الضرر بشكل غير متناسب بالمستهلكين والشركات الصغيرة، في حين تعمل على خفض كفاءة السوق الإجمالية.

وخارج الولايات المتحدة، سوف يعتمد تأثير التعريفات الجمركية المفروضة في نهاية المطاف على استجابة مختلف الشركاء التجاريين والاقتصادات الموجهة نحو التصدير، والاستجابات ذات الصلة من قِبَل الجهات الفاعلة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وعلى هذا النحو، فإن التعريفات الجمركية التي يفرضها «ترامب» سوف تكون لها فائدة محلية محدودة للغاية مقارنة بما تتوقعه الإدارة من حيث توليد الإيرادات، أو تأمين التنازلات أو إعادة التصنيع في حين تدفع الحلفاء الاقتصاديين على المدى الطويل إلى البحث عن شركاء جدد ونهج تعاوني.

كما أن الاقتصادات المستهدفة لديها مجموعة متنوعة من الاستجابات التي يمكنها اتخاذها والتي من شأنها أن تضعف فعالية هذه التعريفات، وتشمل هذه التعريفات الجمركية المتبادلة، وضوابط الاستيراد والتصدير، وغير ذلك من الحواجز غير الجمركية، كما يمكن للشركات تجاوز التعريفات الجمركية من خلال التصدير إلى دولة ثالثة وإعادة التصدير إلى الولايات المتحدة من هناك، وقد استغلت الصين كل هذه الأساليب بعد أن فرض ترامب التعريفات الجمركية في عام 2018.

وستقوض ديناميكيات أسعار الصرف فعالية التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب، وسوف تعمل تكاليف التجارة المتزايدة مع الولايات المتحدة على زيادة الطلب على الدولار، مما يزيد من قيمته مقابل العملات الأخرى. وفي المقابل، فإن الانخفاض في قيمة العملات في البلدان الموجهة نحو التصدير من شأنه أن يجعل سلعها أرخص من حيث القيمة الدولارية، مما يزيل حصة كبيرة من التكاليف الإضافية المفروضة من التعريفات الجمركية.

وقد حدث هذا في الصين في عام 2018 عندما انخفض «الرنمينبي» بنسبة 10٪ مقابل الدولار بعد فرض التعريفات الجمركية، ويمكن للسلطات النقدية في البلدان الموجهة نحو التصدير أن تعزز استجابة السوق هذه من خلال خفض أسعار الفائدة الأساسية لزيادة الطلب على الدولار بشكل أكبر.

• أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

تأثيرات الرسوم الجمركية على الوطن العربي

من المرجح أن تخلف التوترات التجارية المتنامية تأثيراً متتالياً على الاقتصاد الدولي، وسوف يعتمد مدى هذا التأثير على نطاق التوترات التجارية وتنوع الطرق التي تستجيب بها الحكومات والشركات والمنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية... ومع ذلك، سوف تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وغيرها من المناطق الناشئة ومجموعات التجارة — مخاطر متزايدة مرتبطة بشروط التجارة وأسعار الصرف والنمو.

وسوف تتحمل البلدان التي تحافظ على أسعار الصرف ثابتة مقابل الدولار تكاليف فورية، بما في ذلك كل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقريباً، ومع ارتفاع قيمة الدولار بسبب التعريفات الجمركية، سوف تشهد البلدان التي تطبق أسعار الصرف الثابتة ارتفاع قيمة عملاتها مقابل العملات الأخرى، مما يجعل الواردات - في منطقة تعتمد بشكل كبير على الواردات - أكثر تكلفة.

وسوف تشعر أغلب بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات الدخل المتوسط بالضغط إما لخفض قيمة عملاتها أو للدفاع عن ربط عملاتها بشكل أكثر عدوانية، على حساب الاحتياطيات المتراكمة، وسوف تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات المستويات المرتفعة من الديون الخارجية — مثل مصر والأردن ولبنان - تكاليف أعلى في خدمة تلك الديون، وهو العبء الذي لا يمكنها تجنبه من خلال خفض قيمة العملة.

وقد تستفيد البلدان المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، وخاصة دول الخليج، في الأمد القريب من ارتفاع قيمة الدولار، مما يعزز عائدات التصدير، وخاصة مع استمرار العقوبات الأمريكية على إيران وروسيا في تقييد العرض الدولي، ومع ذلك، سوف تنخفض الأسعار العالمية للنفط والغاز بشكل كبير في سياق حرب تجارية أوسع نطاقاً وانخفاض الطلب على النفط.

ويبدو انهيار النمو العالمي مصدر قلق مبالغ فيه، ولكن أي حرب تجارية غير منسقة، وخاصة في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية، من شأنها أن تؤدي إلى سباق نحو القاع، الأمر الذي يجعل كل اقتصاد في موقف أضعف.

وعلاوة على ذلك، فإن نطاق هذا الخطر يتماشى مع الأهداف المعلنة لترامب والنهج غير المتوقع الذي يتبناه في المفاوضات الدولية.

وهناك أيضا أساس تاريخي لهذا القلق: فقد ارتبطت الجهود الحمائية منذ فترة طويلة بإشعال الأزمات الاقتصادية العالمية أو تمديدها، كما حدث في سياق الكساد في أعوام 1870 و1893 و1929، وفي كل حالة، أرست الصعوبات الاقتصادية والتوترات التجارية أيضاً الأساس للصراع العالمي، وهو تحذير لا ينبغي الاستهانة به في البيئة الجيوسياسية الحالية.

مستجدات سوق الطاقة العالمي

كيف يستخدم ترامب النفط كسلاح؟

إن التنبؤ بالعوامل المختلفة التي تؤثر على أسواق النفط أمر غير مؤكد على الدوام، وينطبق هذا بشكل خاص اليوم مع التغيرات الكبرى في ديناميكيات السياسة العالمية في أعقاب أكبر عام انتخابي أمريكي في التاريخ في عام 2024، ومن بين التغييرات الأكثر أهمية الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة ــ أكبر اقتصاد في العالم وأكبر منتج ومستهلك للنفط.

منذ توليه منصبه في يناير من هذا العام، أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» عن عدة سياسات ومبادرات قادرة على توجيه أسواق النفط العالمية في اتجاهات مختلفة، فعلى الصعيد المحلي، يعد نهجه القائم على مبدأ «احفر يا عزيزي، احفر» بمستويات إنتاج نفط أمريكية «لم نشهدها من قبل»، وهو ما يتطلب أن تظل أسعار النفط مرتفعة بما يكفي لتحفيز المستوى الضروري من النشاط، ومع ذلك، فهو يريد أيضاً أسعاراً أقل لتخفيف العبء المالي على المستهلكين الأمريكيين.

وبالإضافة إلى التركيز على الإنتاج المحلي، يريد ترامب استخدام النفط كأداة لتحقيق أجندته السياسية الأوسع، بما في ذلك تكثيف الضغوط على روسيا لإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات وإنهاء الحرب في أوكرانيا، حيث قال في خطابه أمام المندوبين في دافوس خلال المنتدى الاقتصادي العالمي: «إذا انخفض سعر النفط، فإن الحرب بين روسيا وأوكرانيا ستنتهي على الفور، وحالياً، السعر مرتفع بما يكفي لاستمرار هذه الحرب». ثم ألقى باللوم على منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لإبقاء الأسعار عند مستوياتها الحالية: «كان ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك منذ فترة طويلة، إن المسؤولية تقع عليهم بشكل كبير للغاية عما يحدث»، وفي الوقت الحاضر، يبلغ متوسط سعر خام برنت حوالي 70 دولاراً للبرميل.

وسوف تؤثر سياسات ترامب الأخرى، التي لا يزال بعضها في طور الإعداد، على أسواق النفط أيضاً، ومن أبرزها تلك المتعلقة بالحرب الاقتصادية والتعريفات الجمركية، والتي قد تثير ردود أفعال مختلفة من البلدان المتضررة، تتراوح بين التعاون والانتقام، وسوف يكون لردود الأفعال هذه آثار مختلفة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي وأسواق النفط.

إن مثل هذه التغيرات السياسية المترتبة على ذلك والغموض المرتبط بها قد يؤدي إلى مزيد من التقلبات في أسواق النفط العالمية، ولكن من الممكن أيضاً أن ينشأ في نهاية المطاف شعور بالاستقرار وسط حالة عدم اليقين المستمرة.

وبالنسبة لعام 2025، يبدو الفارق في توقعات الطلب على النفط أقل دراماتيكية، حيث تتوقع «أوبك» نمو الطلب بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً، مقارنة بتقديرات وكالة الطاقة الدولية التي تزيد قليلاً عن مليون برميل يومياً.

وتتفق المنظمتان على أن النمو الإجمالي سوف يتغذى بشكل أساسي من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخاصة في آسيا، حيث تكون الصين المحرك الرئيسي، وسوف يتلقى هذا النمو أيضاً الدعم من دول أخرى في المنطقة، إلى جانب الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وتصف منظمة أوبك الزيادة في الطلب بأنها صحية و «أعلى بشكل مريح من معدل ما قبل كورونا»، ومع ذلك، فإن تجربة العام الماضي ليست مطمئنة، فهناك مخاطر جديدة ومستمرة تهدد النشاط الاقتصادي مع تأثيرات جانبية على الطلب على النفط.

(سوق النفط العالمية)

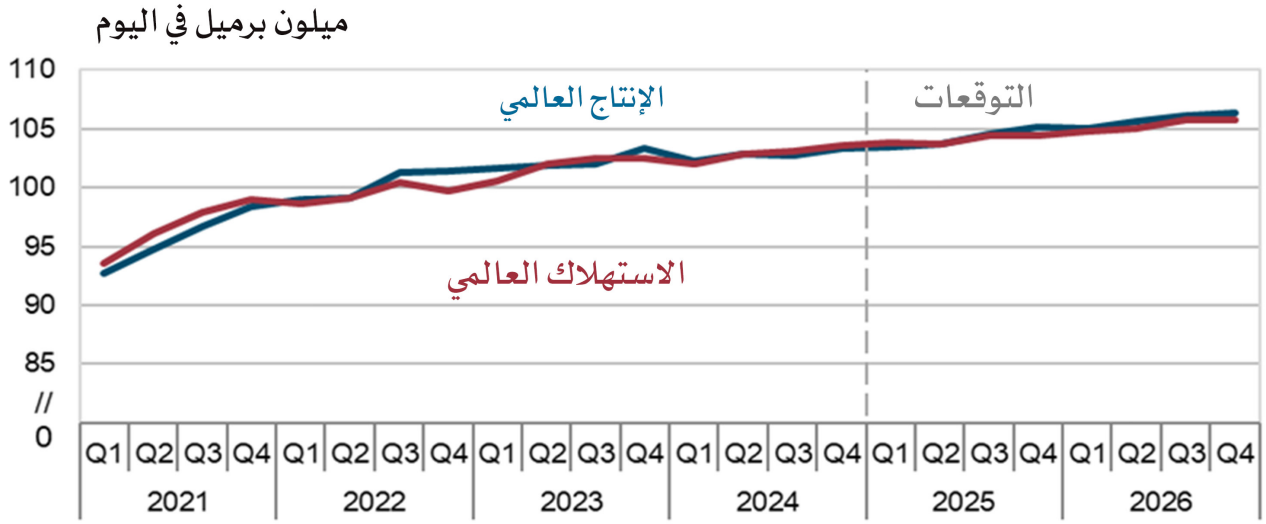

- **معدل الإنتاج والاستهلاك العالمي للوقود السائل - فبراير 2025**
- **المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية**

متوسط الأسعار الفورية لخام برنت في فبراير 2025= 75$ للبرميل (انخفاض 5$ عن متوسط سعر البرميل في يناير 2025)

التحليلات: انخفضت أسعار النفط الخام خلال فبراير، مدفوعةً بشكل كبير بمخاوف النمو الاقتصادي المتعلقة بالرسوم الجمركية المحتملة من قِبل الولايات المتحدة وشركاء تجاريين آخرين، ففي الأول من فبراير، وقّع «ترامب» أمراً تنفيذياً يُعلن فيه فرض رسوم جمركية على الواردات من كندا والمكسيك والصين. وفي وقت لاحق، تأجل تطبيق الرسوم الجمركية على معظم الواردات من المكسيك وكندا حتى أوائل أبريل، لذا فإن آثار هذه الرسوم الجمركية المحتملة لا تنعكس في هذه التوقعات.

التوقعات: على الرغم من انخفاض أسعار النفط الخام في فبراير ووصولها إلى ما يقارب 70 دولاراً للبرميل في الأسبوع الأول من مارس، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تدفع ضغوط الأسعار الصاعدة الرئيسية سعر برنت إلى نطاق 70 دولاراً للبرميل في الأشهر المقبلة، وتشمل توقعات هذا الشهر فرض عقوبات أمريكية جديدة على النفط الخام الإيراني، والتي من شأنها أن تُخرج كميات كبيرة من النفط الخام من السوق. وبالمثل، قد يؤدي الإعلان الأخير عن إلغاء تراخيص إنتاج النفط الفنزويلي وتصديره إلى الولايات المتحدة إلى انخفاض إنتاج فنزويلا من النفط، مما يُضعف توازن سوق النفط على المدى القريب بشكل ملحوظ.